مجلة

شؤون الزكاة

مجلة فصلية تعنى بالدراسات والبحوث حول شؤون الزكاة.
تصدر باللغة العربية عن الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول ركن الزكاة



ملف العدد :

دور الزكاة في مكافحة الفقر

العدد الاول | السنة الأولى | التاريخ: ربيع الأول/يونيو

Scanné avec CamScanner

مجلة شؤون الزكاة

• مجلة فصلية تعنى بالدراسات والبحوث حول شؤون الزكاة

• تصدرها أساسا باللغة العربية الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في ركن الزكاة

العدد الأول

مجلة

شؤون الزكاة

■ المدير المسؤول :

• محمد

بلبشير

الحسني

■ رئيس التحرير :

• عبد

السلام

بلاجي

■ هيئة التحرير :

• حبيبة البورقادي

• أحمد الفحصي

• عبد الله بناني

• محمد يوسفي مالكي

■ الإخراج الفني :

• محمد توفيق

ملحوظة :

■ الدراسات والبحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

■ الدراسات التي لم تنشر لا ترد لأصحابها.

من محتويات العدد

ملف العدد :

دور الزكاة في مكافحة الفقر

• بحث : موقع الزكاة في المنظومة الإسلامية

• نماذج من العالم الإسلامي بيت الزكاة الكويتي

• تقدير حصيلة الزكاة في مجتمع إسلامي

مجلة شؤون الزكاة، رقم الإيداع القانوني 89-2000 عنوان المراسلة : إقامة بن سينا، العمارة 13، الشقة الهاتف/الفاكس : 96 18 68 / 07

أكدال الرباط-المغرب، رقم الحساب : 019.810.000.254030.150.7332.83، بنك الوفاء : شارع جون كينيدي، الرباط، المغرب

Scanné avec CamScanner

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ، إِنَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾

سورة التوبة، الآية رقم 6

عن ابن عفان رضي الله عنه أن النبي ﷺ بعث معاذ إلى اليمن فذكر الحديث، وفيه : «أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»

متفق عليه

Scanné avec CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

على بركة الله وتوفيق منه تعالى، عقدنا العزم على إصدار مجلة تُعنى بشؤون الزكاة وتسعى إلى توعية المجتمع وتنويره بما لمواطنيه المؤمنين من حقوق وما عليهم من واجبات شرعية تتعلق بالزكاة، بصفتها العبادة المالية والركن الثالث من أركان الإسلام.

فباعتبارها حجر الزاوية في الهيكل العقدي والتشريعي الإسلامي، تسهم في تمكين الإنسان من القيام بمسؤولية الاستخلاف عن الله في عمارة الأرض وإقامة المجتمع السليم الآمن.

ثم إن الإسلام بشموليته وتكريسه للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، فرض الزكاة لتكون أداة فعّالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأداة هامّة في التكافل والتازر بين مختلف شرائح المجتمع، وفي تفعيل دور من عضّهم الدهر بأنيابه أو عاقتهم ظروف قاهرة عن أداء رسالتهم في الاستخلاف.

لقد شرعها الله تعالى لتكون مؤسسة تشريعية تستطيع علاج كثير من الآفات والأزمات الاجتماعية، حيث حُدّدت -منذ فجر الإسلام- مقاصدُها وأهدافُها وضُبطت أنصبتُها والأموالُ التي تجب فيها وأصنافُ المستحقين لها، وكُلّف أولوا الأمر بالسهر على تطبيقها، كما أن الله توعّد المتنعين عن أدائها بالوعيد الأليم.

ولكن حكمة الشرع واعتماده المرونة والفعّالية مكّنت العلماء من الصلاحية في الاجتهاد، حسب ظروف المجتمع وحاجات ومصالح الأفراد والجماعات، وباعتبار حالة المستحقين لها فشمل الاجتهاد النظر في تحديد وعاء الزكاة بحكم المعاملات المالية والاقتصادية المتجدّدة، وفي طريقة توزيعها باعتبارها منوطة بطبيعة مستحقّيها ومستوى حاجاتهم الراهنة، المؤقّتة أو الدّائمة.

وقد عُقد العديد من المؤتمرات والندوات على صعيد العالم الإسلامي فقُدّمت دراسات وبحوث تدعو إلى تحديث تطبيق أحكام الزكاة بالنظر إلى ما استجدّ من معاملات وما حصل من تقلبات اقتصادية واجتماعية يستعصي حلها إذا لم يستنجد بما جاءت به شريعة الإسلام.

كذلك قامت تجارب رائدة في بعض البلاد الإسلامية لتفعيل دور الزكاة في علاج بعض

Scanné avec CamScanner

المشاكل الاجتماعية الكبرى، كالفقر والبطالة والانحراف والفوارق الاجتماعية، فهلا عملنا في المغرب على الاستفادة من تجربتها، وهلا انكب فقهاؤنا واخصائيونا في المال والاقتصاد والاجتماع على دراسة واقع مجتمعنا وما يتخبط فيه من هذه الإشكاليات الاجتماعية، حرصا على ألا تضيع حقوق الملايين من المحتاجين مما شرع الله لهم في أموال الأغنياء في قوله تعالى : «وفي أموالهم حق للسائل والمحروم» وبذلك يتم بناء المجتمع المؤمن الآمن والمتازر كما وصفه المولى جل وعلا : «والمومنون والمومنات بعضهم أولياء بعض، يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويوتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله» (التوبة *71*).

إن الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في ركن الزكاة، تأمل بإصدارها لهذه المجلة، أن تقوم ببعض الواجب في إيقاظ الوعي، وتنشيط العزائم لتصبح الزكاة العمود الفقري لنظام اقتصادي اجتماعي من شأنه أن يكسر شوكة الفقر والعوز وأن يقلص من الفوارق الاجتماعية، ويضمن تنمية شاملة يكون الإنسان فيها هو الهدف الأسمى.

وللتذكير، فإن جلالة المرحوم الحسن الثاني سبق له أن أثار موضوع الزكاة في مناسبات عدة، آخرها مناسبة الاحتفال بليلة القدر من شهر رمضان لعام *1419* حيث أعطى توجيهات لإحداث مؤسسة للزكاة في البلاد.

وفي هذا الصدد، سبق لجمعيتنا أن بعثت للوزير الأول ولوزير الاقتصاد والمالية بمشروع خطة لتنظيم العمل الزكوي في بلادنا، إيمانا منا بأنها ستسهم -لو طُبّقت- في حل بعض مشاكلنا الاجتماعية، كما أخبرناهما بأن إحدى لجان الجمعية حضّرت مشروع برنامج ترشيد أموال الزكاة لإنعاش التشغيل الذاتي للمحتاجين، يمكن أن يشرف عليه خبير مغربي من خبراء الأمم المتحدة يتوفر على تجارب عديدة في هذا الشأن، وهو عضو في المجلس الإداري للجمعية.

إننا نعلم أن إصدار مجلة في شؤون الزكاة ليس بالأمر الهين، وأن دونه الأشواك والعقبات، لذا فإننا لن نستطيع إنجاز هذا المشروع الهامّ، ولا أن ننجح في تحقيق ما نصبو إليه، بدون مساندة علمية من ذوي الاختصاص وبدون دعم مادّي ومعنوي من مجتمعنا المدني المومن.

إننا نأمل أن نكون قد أعطينا، في هذا العدد الأول من المجلة صورة الآمال العريضة التي تراودنا في أن نتمكّن من إقناع مختلف الفعاليات في بلادنا، بإعارة الاهتمام لموضوع الزكاة الحيوي، ولما يُمكن أن نجني من فوائد جمّة لتنمية المجتمع والمساهمة في إقرار عدالة اجتماعية تقوم على التكافل والتازر والتضامن.

وعلى الله فليتوكل المؤمنون وعلى عونه فليعتمدون.

Scanné avec CamScanner

موقع الزكاة في المنظومة الإسلامية

محمد بلبشير الحسني

كلية الآداب-الرباط

إن الحديث عن الزكاة يجر لا محالة إلى الحديث عن معظم ما يتضمنه الإسلام بصفته منظومة تشكل كيانا موحدا رغم تعدد أجزائه. وذلك هو الشأن في جميع عناصر هذا الكيان. فالمنظومة الإسلامية هي الإسلام بجميع مكوناته العقيدية والتشريعية والقيمية، ومن ضمنها كذلك الغايات التي تهدف إلى تحقيقها والمناهج والأساليب التي يدعو إليها ويوحى بها ليستقيم السلوك الإنساني سواء على صعيد الفرد أو الجماعة.

تتجلى في هذه المنظومة نظرة فاحصة مستوعبة للكون وللحياة، صادرة عن العالم الذي لا يشوب علمه نقص أو خطأ أو باطل، ولا تحده حدود زمانية أو مكانية، متوجهة إلى الإنسان بجميع مقوماته وعناصر كيانه، ساعية إلى مصلحته وسعادته ونجاته في حياته وبعد مماته. وتمتاز هذه المنظومة الإسلامية بمجموعة من الخصائص تشهد بأن مصدرها مصدر علوي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ونستطيع تلخيصها في خمس خصائص أساسية :

1. الانسجام والتماسك والتكامل بين جميع أهداف هذه المنظومة ومقوماتها وتشريعاتها فلا تنافر ولا تباين ولا تناقض بين عقيدتها وقيمها وأحكامها.

2. النظرة الشمولية المستوعبة والمبرمجة برمجة دقيقة كاملة للكون ولمسيرة الحياة في

Scanné avec CamScanner

تفاعلها بين الإنسان وباقي المخلوقات الأخرى.

3. وجود هدفية حددها صانع هذه المنظومة والمنزه عن العبث والهوى، إنها تستهدف سعادة الإنسان المستخلف المكلف كما تستهدف انتشار الحق والعدل والخير بين العباد.

4. إحكام بعض الثوابت في نفس الوقت الذي ترك الإسلام للإنسان مجالا فسيحا للتصرف في ما هو قابل للتغيير.

5. تحديد العقيدة وسن الشريعة ورسم الأساليب والمناهج الكفيلة باتباعها وتنفيذ تعاليمها.

إن منظومة هذه سمتها وخصائصها لا بد أن تكون جميع عناصر بنائها متناسقة متكاملة لا تستغني عن أي من هذه العناصر كما لا يمكن إلا أن ينسجم كل عنصر منها مع باقي العناصر انسجاما تاما. إن المكانة التي تحتلها الزكاة في الجهاز مكانة متميزة. إنها ركن من أركان الإسلام لا تكمل العقيدة إلا بالإيمان بوجودها، وعبادة من عباداته الرئيسية، تحتضن مجموعة من القيم التي لا غنى للإنسان عنها إذا كان يتوق إلى العدل والأمن والسعادة. والزكاة تأتي في البناء الإسلامي مقرونة بالصلاة سواء في القرآن أو السنة النبوية. قال تعالى: "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة" وقال الرسول صلى الله عليه وسلم "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة...) على أنها تختلف عن طبيعة عبادات الصلاة والصيام والحج حيث إن هذه العبادات عبادات بدنية والزكاة عبادة مالية، أي أن لها صلة وثيقة بنظرة الإسلام إلى المال، واستخدامه لقضاء المصالح وسد الحاجة. والإنسان كما هو معلوم مجبول على حب نفسه يخشى عليها من الأذى والموت "إن الإنسان خلق هلوعا، إذا مسه الشر جزوعا، وإذا مسه الخير منوعا"(1). كما أنه مجبول على حب المال ويسعى إلى جمعه، والإكثار منه "وتحبون المال حبا جما"(2). والمنهج الإسلامي على عادته لا يصدم الغرائز أو يكبتها بل يعترف بها ويهذبها ويوجه سلوكها. فيجيز للإنسان امتلاك المال بل ويحمي ملكيته. ولكنه يدعوه إلى نمائه وتطهيره كما يُذكّره بأن الملكية المطلقة لهذا المال هي بيد الله، وأن الإنسان إنما هو مستخلف ومتصرف فيه، وأن عليه أن يوظفه لفائدة المجتمع. أما الزكاة فهي تعني حسب مفهومها اللغوي النماء والتطهير: تطهيرا للمزكي من المغالاة في حب الذات والمال ومن الشح، وتطهيرا للمال مما قد يدنس به من سوء الاستعمال، وتحريرا له من الكنز المانع للزكاة ومن الاحتكار. إن أسلوب التصرف في المال يشهد بسلوك معين للمالك المتصرف في هذا المال. فإذا ما وجه هذا السلوك بضوابط ساد العدل وضمنت مصالح الفرد والجماعة واستقامت الحياة الاجتماعية. وإذا ما ترك بدون توجيه سادت الأنانية والتعسف وتملك الرقاب. إن

Scanné avec CamScanner

للزكاة، وهي عنصر هام في توجيه هذا السلوك وفي التطلع إلى الأمن الاجتماعي أبعادا وإسقاطات في مجالات تطبيق العقيدة والاقتصاد والاجتماع والأخلاق، فما هو إذاً موقع الزكاة في هذه المنظومة الإسلامية؟

أشرنا في مستهل هذا الحديث إلى مفهوم المنظومة الإسلامية ومحتوياتها وخصائصها، كما عرفنا بمفهوم الزكاة وأبعادها، فما هي أوجه التقاء الزكاة وتفاعلها والتحامها مع العناصر التالية، المكونة لهذه المنظومة؟

1. مع العقيدة:

مما هو معروف في العقيدة الإسلامية أن الله تعالى هو الذي خلق الإنسان وخلق جميع ما في الكون هو الرزاق لما يمكن أن يملكه الإنسان، وهو المتصرف في ما ينتج عن الكون وفيما سيجنيه الإنسان من فوائد ومصالح لا يستطيع الاستغناء عنها في حياته. أما الإنسان فهو مخلوق، أحسن الله تصويره وزوده بما يستطيع التكيف به مع محيطه وبكل ما يحتاج إليه لينتج منه حاجاته. إن الله تعالى كلفه بمهمة الاستخلاف في مقابل تسخير الأرض لصالحه واشترط عليه أن يحسن هذه المهمة، وأعانه على القيام بها بواسطة الكتب والرسل وبما منحه من مواهب وطاقات، ولكنه تركه حرا مختارا لتحمل المسؤولية بنفسه. فيهتدي أو يضل السبيل. وحدد الله للإنسان هذه المسؤولية بتعليمات فيها أحكام وتشريعات وأوامر ونواه وقيم وأخلاق ثم أتبع بعضها بحدود وعقوبات ووعد ووعيد في الدنيا والآخرة، ويكفي أن نورد هنا بعض الآيات والأحاديث التي تظهر بوضوح دور الزكاة في العقيدة وما يترتب على مخالفة أوامر الله في شأنها.

وقال تعالى: ﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم، بل هو شرّ لهم، سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السماوات والأرض والله بما تعملون خبير﴾(3).

قال تعالى: ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله، فبشرهم بعذاب أليم، يوم يحمى عليها في نار جهنم، فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم. هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تنكزون"(4).

وجاء فيما رواه الطبراني عن علي كرم الله وجهه، "أن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بالقدر الذي يسع فقراءهم ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما صنع أغنياؤهم، ألا وإن الله يحاسبهم حسابا عسيرا ويعذبهم عذابا أليما".

2. في العبادات:

أي موقع للزكاة في العبادات؟ العبادة في الإسلام غاية ووسيلة: غاية، بمعنى تحقيق

Scanné avec CamScanner

الأهداف التي حددها الله للإنسان وللكون في الحياة الدنيوية حينما شاءت إرادته خلقهما، ورسم المهام لكل منهما. قال تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلاّ ليعبدون ﴾(5) والعبادة وسيلة من أجل تسهيل وتيسير بلوغ هذه الأهداف. فهي تربية للنفس وترويض للكيان الإنساني بكامله، كي يتمكن هذا الإنسان من تحقيق ما رسمه الله تعالى من أهداف لحياته. إن في استطاعة الله تعالى أن يجعل البشر كلهم مؤمنين ومطيعين يسبحون بحمده كما تفعل الملائكة وباقي المخلوقات الحيوانية والنباتية والجمادية. ولكنه لم يشأ ذلك بل أراد للإنسان أن يكون الأمين المبتلى، فبين له طريق الخير وطريق الشر وتركه حرا في اختياره، قال تعالى : ﴿ ونفس وما سوّاها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكّاها وقد خاب من دسّاها ﴾(6). والزكاة كباقي العبادات غاية لأنها ترمز إلي مجموعة من القيم كالعدل والحق وحفظ الكرامة، وكلها مرغوبة في ذاتها. والزكاة وسيلة لبلوغ هذه الغاية بتقنياتها وأساليبها التربوية والأخلاقية، وتطهير نفس المزكي من أدران الشح والأنانية وتطهير نفس المستحق للزكاة من الحقد والضغينة وروح النقمة.

3. في النظام الاقتصادي :

من شأن الزكاة أن تلعب دورا هامّا إذا ما طبقت على حقيقتها، وبصفة خاصة إذا أخذت بالاعتبار في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة. وواكبتها إجراءات تساير المنهج الإسلامي في التداول النقدي والمالي، فقد يكون للزكاة دور فعّال في تحسين توزيع المال وتوفير حدّ الكفاية لجميع المواطنين، بما فيهم أبناء السبيل والمهاجرين واللاجئين. فإذا كان تحريم الربا يمنع قاعدة أهرام الثروات من التضخم المرضى غير العادي وإذا كان الميراث يجزّئ هرم ثروات المتوفى إلى أهرام أصغر حجما، فإن الزكاة تقوم سنويا بالاقتطاع المتواصل من حجم هذه الأهرام لفائدة من لا هرم له، على أن هذا الاقتطاع قليل في نسبته، لكن قد يصبح هاما مع السنين في حالة ركود المال وكنزه.

ومن شأن هذه السياسة الإسلامية في تحرير المال من الكنز والاحتكار، وفي تحسين توزيعه، أن يمنع التضخم المالي، ويسهل سيولته. وقد تقوم الزكاة بدور هام في الإنتاج والاستثمار لأنها ستسهم في الرفع من قيمة رأس المال البشري بمساعدة القادرين من الناس على العمل، وتأهيلهم ليصبحوا منتجين بدل أن يلبثوا عاطلين وعالة على المجتمع. ويتفق فقهاء الإسلام من السلف والمعاصرين على أن الزكاة ينبغي أن يخصص الجزء الأكبر منها للاستثمار وخاصة الاستثمار البشري حتى يصبح الإنسان مؤهلا للإنتاج وقادرا على المساهمة في استثمار الثروات الطبيعية، وأداء الخدمات الضرورية للتنمية. وإن كثيرا من الفقهاء المعاصرين أجازوا منح قروض من أموال الزكاة لتشجيع العاملين على المبادرة والتحرك في

Scanné avec CamScanner

سبيل الإنتاج وهذا ما يساعد على إنعاش المجالات الاقتصادية المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة ومهن حرة نافعة.

4. في النظام الاجتماعي الإسلامي:

إن الزكاة في النظام الاجتماعي الإسلامي تعد أداة رئيسية في التكافل الاجتماعي. ومعلوم أنه لا يوجد مثيل لها في الشرائع الأخرى ولا في الأنظمة الوضعية. إنها أداة للتحرير من العوز والرق ومن بعض الأزمات الطارئة، التي تنزل بالأفراد والجماعات كالغرامة، أو الدَّيْن الذي لا يستطيع الإنسان أداءه، أو الاضطرار إلى الفرار بالدين أو بالنفس من خطر الحرب أو الكوارث. والزكاة قبل هذا وذاك تعادلية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار، فهي أخذ ممن لهم فضل عن الحاجة وعطاء لمن يعوزهم الحاجة الضرورية، قال النبي، صلى الله عليه وسلم، لما بعث معاذ ابن جبل إلى اليمن: "فإن أطاعوك، فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم".

وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين اثنين:

أ. المال مال الله، والإنسان مستخلف فيه، وكل إنسان عضو في مجتمع ما إلاّ وله حق في هذا المال لأن الحياة المشتركة في المجتمع مبنية على التضامن في المصالح والتعاون في السراء والضراء. وكل عضو محتاج بصفة أو بأخرى إلى الآخرين. وحتى مبدأ تكافؤ الفرص الذي يزعم النظام الليبرالي أو الرأسمالي أنه يمكّن الجميع من العمل والربح والحياة العادية، إنما هو نسبي وغير متيسر التطبيق في غالب الأحيان لما بين الأفراد من فروق في الأوضاع الأسروية والظروف الاجتماعية والثقافية والذاتية من حيث سلامة الجسم والقدرات الفكرية والوجدانية، إلى آخره، وقد يكون مصدر عدم تكافؤ الفرص والأوضاع من عند الله الذي يخلق ويرزق كيف يشاء، أو من المجتمع نفسه حيث يصبح المواطن ضحية لظلم المجتمع أو لحادث مهني أو لسوء تدبير الأمور. فينتج عن ذلك عاطلون أو متسولون أو مهاجرون أو مرضى نفسيون. في جميع هذه الحالات يقتضي العدل والتضامن الأخذ بيد ذوي الحاجة، سواء كانت ظرفية أو دائمة كالعجز الظرفي بحكم الطفولة أو التقدم في السن، أو العجز الدائم بحكم الفقر والآفة الجسمية أو النفسية.

ب. إن الإسلام دين وليس نظاما وضعيا، فقد جاء بالعدل وحماية كرامة الإنسان وحقوقه، ولكنه أيضا دين الرحمة والدعوة إلى الإخاء وإلى التطوع والإنفاق والعفو. هو دين التشريع ولكن أيضا دين القيم والأخلاق. هو فضلا عن هذا وذلك دين المنهج الواقعي، حيث يحض على العمل ويعتبره عبادة، ويثيب عليه، ثم هو يدعو الدولة إلى تيسيره في حالة تعذره على الأفراد، وأخيرا يعين المجتمع بنظام الزكاة على إيجاد الحلول والوسيلة لحل مشاكله، كأن

Scanné avec CamScanner

يدرب الفرد على العمل من مال الزكاة أو يقرض منها أو يساعد على شراء أدوات العمل لاضرورية. وإذا انظلق يباشر العمل وأصبح عليه دين أو غرامة عجز عن أدائها يؤدى له من الزكاة. أما إذا كان عاجزا عن العمل فيبقى حقه قائما في الزكاة حتى نهاية حياته.

5. في النظام القيمي والتربوي:

من الطبيعي شرعا وعقلا أن الذي رزقك مالا إذا طلب منك أن تعطي منه جزءا يسيرا لغيرك، فالواجب يقضي أن تطيع وخاصة إذا ضمن لك نماء هذا المال الذي يقتطع منه جزء، وضمن لك سداد حاجتك في جميع الأحوال، بحكم قدرته على الوفاء بذلك وبحكم عدله. وبحكم تشريعاته. فالزكاة ضريبة مفروضة عليك وحق لغيرك تقتطعها منك الدولة أو تقتطعها بنفسك. هي ضريبة في مقابل ما أعطاك الله، وفي مقابل المصالح والخدمات التي تحصل عليها بعيشك وتحرّكك بين غيرك في المجتمع، فلو كنت تعيش منفردا منعزلا عن المجتمع لما استطعت أن تحصل على مال أو علم أو على الضروريات لغذائك وملبسك، أو على وسيلة البيان أو التعبير. فالزكاة فضلا عن هذا وذاك عنوان الأخوة الإسلامية التي تفرض التعاون والتضامن والتازر في الضراء قبل السراء.

إن الالتحام القائم بين عقيدة الإسلام وتشريعاته وقيمه ومناهجه يجعل كل جزء من هذه الأجزاء يخدم الأجزاء الأخرى، ويعين على تنفيذها. فالمنهج التربوي والأخلاقي يعين المسلم على مضاعفة الإيمان وبالتالي على التشبث بالشريعة. كذلك يقوم تطبيق الشريعة وخاصة منها العبادات بدور في تقويم السلوك الخلقي والتربوي. فالزكاة تساعد على تهذيب نفس كل من المزكي والمزكى عليه فهي تهذب نفس المزكي لأنها تعالج في نفسه الشح والاستعلاء بالمال وتدخل عليه السرور بالقيام بالواجب الاجتماعي وبطاعة الله. وتهذب نفس المزكى عليه لأنها تحميه من قسوة الحاجة التي تحرر نفسه، فينشرح ويطمئن وتنطفئ في نفسه روح العداوة والحسد والضغينة والحقد، وينجم عن الحالتين النفسيتين تقريب للقلوب وتيسير للحصول على السكينة والاستقرار. وتحسن الإشارة هنا إلى زكاة الفطر التي تقوم بدور اجتماعي وأخلاقي هام في ظرف خاص: ظرف فرحة العيد بعد شهر من الإمساك، وهي مناسبة أخرى لتقوية روح الأخوة والتضامن الإسلامي، وإضافة لبنة متينة لقيام بناء اجتماعي قار، يسوده التعاون والتازر. ومعلوم أنه يطلب أيضا من المسلمين أن يتصدقوا على الفقراء بنصيبهم في عيد الأضحى لتعم الفرحة وتتغلب روح الإيثار على الشح والأنانية، وهناك فوق ما ذكرنا فوائد أخرى في تطبيق الزكاة : نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

- ففيما يتعلق بمحاربة البطالة تشكو كثير من المجتمعات الإسلامية في الوقت الراهن من مشكل البطالة لدى نسبة متزايدة من الشباب والكهول المتخرجين من المعاهد والجامعات

Scanné avec CamScanner

وغيرها. فلو أوتيت الزكاة لساعد تطبيقها على التخفيف من وطأة هذه الآفة الاجتماعية وذلك عن طريق تشغيل العاملين عليها كما جاء في القرآن الكريم، باعتبارهم من المستحقين لها بالنص القرآني، وعن طريق إقراض القادرين على العمل وتدريبهم ليصبحوا قائمين بأنفسهم منتجين ومزكين بدورهم، ومن شأن ما ينتج عن طريق الزكاة في هذه الحالة أن يحفز هؤلاء الشباب بعد انعتاقهم من البطالة على أداة حق الزكاة بصدر رحب.

إن تنظيم إيتاء الزكاة سواء من لدن الدولة في الأموال الظاهرة والباطنة أو عن طريق الدولة فيما يتعلق بالأموال الظاهرة فقط، وبواسطة الأفراد في الأموال الباطنة، يقتضي في العصر الحاضر استعمال الأساليب المتطورة في التدبير الإداري والمالي حتى لا تضيع حقوق المستحقين، ولا حقوق المزكين وحتى تستغل أموال الزكوات أحسن استغلال، طبقا لسلم ترتيب الضروريات والحاجيات. ثم إن الزكاة تشكل مع الملكية الفردية المباحة والمشروطة بوظيفتها الاجتماعية، يشكلان الدعوة المتوازنة إلى استثمار الطاقة الإنسانية واستثمار الثروات الطبيعية في آن واحد، أي أنهما تسهمان في التنمية المزدوجة الشاملة للإنسان وللطبيعة.

وتشكل الزكاة مع نظام الإرث في الإسلام وسيلة فعالة لإعادة توزيع المال بصورة دورية (الحول في الزكاة، ووفاة أحد أفراد الأسرة في الميراث)، كما أنهما يحيطان الأسرة بسياج من الحماية وتمتين أواصرها. وهذا ما يتلاءم مع العناية الخاصة التي أولاها الإسلام في تشريعاته إلى الأسرة اقتصاديا واجتماعيا وأخلاقيا. وتشكل الزكاة أيضا مع تحريم كنز المال وتحريم الربا وسيلة للضغط على التضخم المالي والقضاء على غلاء الأسعار، الأمر الذي يحفظ لكافة المواطنين قوة شرائية معقولة، ويساعد على تيسير تداول المال، وسيولته فتعم به الفائدة ويمنع من الاحتكار والركود.

من خلال هذا العرض الوجيز لموقع الزكاة في الجهاز العقيدي والتشريعي الإسلامي نستطيع أن نستخلص أن نظام الزكاة بأبعاده وبإضافاته وإسقاطاته، صالح لأن يصبح محورا لنظام اقتصادي اجتماعي تكافلي يضمن حدّ الكفاف، بل حد الكفاية للجميع كما يضمن الاستقرار والأمن الاجتماعيين على أن فوائد الزكاة لا تقف عند هذا الحدّ، بل أنها تسهم، كما بيّنا، في تحسين المستوى النفسي عند المزكي والمزكى عليه على السواء، بتجريدهما من رذائل الشح والجشع والأثرة من جهة، ومن رذائل الحسد والضغينة والنقمة من جهة أخرى، بل من الكفر بالدين والمجتمع أحيانا، بسبب شدة الحاجة. وصدق رسول الله ﷺ حيث قال: "كاد الفقر أن يكون كفرا".

Scanné avec CamScanner

ملف العدد

نظرة الإسلام للفقر

الفقرهو الحاجة والعوز الذي لا يجد صاحبه ما يكفي ضرورات حياته من قوت وملبس ومأوى وتعليم...

ينظر الإسلام للفقر كمشكلة دينية واجتماعية، بحيث يراه خطرا على العقيدة وعلى الأخلاق وعلى سلامة التفكير وعلى الأسر وعلى المجتمع. ولعلاج مشكلة الفقر يطرح الإسلام عدة وسائل بدءا بتوفير الحاجيات الأساسية وتقليل الفوارق الاجتماعية.

فالمجتمع والدولة كلاهما مسؤول عن محو الظاهرة المتفشية.

دور الدولة في معالجة الفقر

يمكن للدولة أن تمحو الفقر بعدة طرق من أهمها توفير فرص العمل بتشجيع التنمية الاقتصادية، وتعليم المواطنين، وتوجيههم للأعمال المختلفة التي يتطلبها سوق العمل، وتشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة بوضع المناخ الملائم ومنح المساعدات اللازمة من بدأ المشروع حتى نجاحه، ومنع معاملات اقتصادية تؤدي إلى ضرر كبير (كالاحتكار والربا والاكتناز...) والحفاظ على حقوق الناس بمحاربة الرشوة والاختلاس والاستغلال ثم فرض الزكاة التي تعتبر من بين الوسائل الفعالة لمعالجة الفقر.

دور الزكاة في معالجة الفقر.

تعد الزكاة من الوسائل الأساسية لمعالجة الفقر، فهي تستهدف الفقراء في المقام الأول،

Scanné avec CamScanner

وتذهب إلى أكثر فئات المجتمع ضعفا لسد حاجياتهم الأولية.

ويعتبر العائد المقدر للزكاة كبيرا لكون وعائها يشمل قطاعا واسعا في المجتمع (كل مالك نصاب يحول عليه الحول وكل مالك قوت نفسه ثم "زكاة الفطر"). فهذا العائد الضخم يمكن من سد حاجيات جميع الأفراد المعوزة والمتضررة في المجتمع وذلك حسب الأولويات المسطرة ضمن برنامج شامل يأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الملحة للمستفيدين في إطار الجهة، والإقليم، والمدينة والحي والأسرة، مما سيؤدي حتما إلى التراضي بين الفقراء والأغنياء.

فمن أجل محاربة الفقر تهدف الزكاة إلى كفاف المحتاج ثم كفايته فسداد كفايته.

كفاف المحتاج أي سد حاجياته من مأكل ومشرب وملبس.

كفاية المحتاج أي سد حاجياته من مأكل ومشرب وملبس وتعليم وعلاج.

سداد الكفاية أي سد حاجياته من مأكل ومشرب وملبس وتعليم ومساعدته على بلوغ استقلاله الذاتي، وإعطاؤه وسائل العمل ومساعدته على إتمام وإنجاح مشروعه كي يصبح مستغنيا عن الزكاة بحيث يصبح في آخر المطاف مؤديا لها.

دور المجتمع في معالجة الفقر

إن للمجتمع دورا مهما في معالجة الفقر، نظرا لكونه أقرب لمعرفة صاحب الحاجة من الحاكم، فالتكافل التطوعي ينشئ التاخي والتراحم بين أفراد المجتمع. فالرجل يعول زوجته وأولاده وأبويه والأقربين من ذوي الرحم. روى النسائي أن رسول الله ﷺ خطب الناس فقال : "يد المعطي العليا وابدأ بمن تعول : أمك وأباك وأختك وأخاك، ثم أدناك" ابن القيم.

يضاف إلى تطوّع ما نص عليه القرآن الكريم كفريضة الميراث الذي لأحكامه دور مهم في توزيع الثروة وإعالة الأهل والأقربين، ثم إطعام المساكين والفقراء بحيث جعل الله تعالى ذلك كفارة لبعض الذنوب، يضاف إلى ذلك الصدقة التطوعية والهبة والقرض الحسن لذوي الرحم والجار الجنب والجائع والمحتاج. فالجار له حق ولو كان غير مسلم (ألح الرسول صلى الله عليه وسلم على الوصية بالجار حتى خشي الصحابة أنه سيورثه) رواه أبو داوود والترميذي.

تعاريف عامة حول الفقر(×)

"اهتمت المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التغذية والزراعة، هيئة الصحة العالمية، منظمة اليونيسف، هيئة العمل الدولية) منذ مطلع الستينات بمشكلة الفقر: أسبابها، وأماكن وجودها، وكيفية علاجها. والفقر صفة متعددة الجوانب يصعب تحديدها بصورة قاطعة تصلح لكافة المجتمعات نظرا لتفاوت

Scanné avec CamScanner

مستوى المعيشة بين البلاد المختلفة واختلاف الثقافات، مما يعني صعوبة تحديد الحاجيات الأساسية التي يتطلبها الفرد في الحد الأدنى من المعيشة. وقد عرّف تقرير التنمية الدولية (1982) الذي يصدره البنك الدولي الفقر بأنه :

"حالة الحياة التي تتسم بسوء التغذية والأمية والمرض بصورة تتدنى عن أي مستوى معقول يليق بكرامة الإنسان. ولكن الفقر عادة ما يعرف حسب مستوى المعيشة السائد في مجتمع ما في وقت ما" لكن التعريف الفضفاض لا يصلح لقياس الفقر على مستوى العالم، لذلك أخذت الهيئات الدولية بما فيها البنك الدولي صاحب التعريف السابق - بتعريف ضيق يمكن تحويله إلى قيمة نقدية، هي، عبارة عن دخل الفرد أو استهلاكه في السنة، وأن يكفي هذا الدخل لشراء الحد الأدنى من الغذاء الذي يقيم الأود (بحساب متوسط السعرات الحرارية الكافية للإنسان العادي). فمن قل دخله من ذلك المبلغ كحد أدنى اعتبر فقيرا ومن تجاوز دخله ذلك لا يعتبر فقيرا".

تتبع حاليا عدة دول غربية وعربية، من بينها المغرب التعريف الذي نص عليه البنك الدولي والهيئات الدولية لتحديد الفقر.

نموذج الفقر بالمغرب (××)

يتم تحديد الفئة الفقيرة بالمغرب بتحديد الحد الأدنى للفقر الذي يعادل الحد الأدنى للفقر الغذائي مضاف إليه الاستهلاك غير الغذائي لهؤلاء الذين يصلون إلى حد الفقر الغذائي.

تبعا لإحصائيات مديرية الإحصاء لعام 1990/1989 حددت نسبة الفقر ب 19٪ عوضا عن 13,1٪ سنة 1991/1990 و 21,1٪ سنة 1995/1984.

يمكن تلخيص مميزات الفئة الفقيرة بالمغرب فيما يلي :

× 65,8٪ من الفقراء ينتمون إلى المجال القروي.

× 44,2٪ هم أطفال سنهم أقل من 15 سنة (37,5٪ في المجال الحضري و47,7٪ في المجال القروي).

× 8,2٪ من الفقراء هم أسر عدد أفرادهم 7 أشخاص فما فوق.

× معدل الفقر يمر من 1,8٪ بالنسبة للأسر القليلة الأفراد (1 أو 2 فرد) إلى 30,9٪ بالنسبة للأسر المتعددة الأفراد (9 أفراد فما فوق).

× الفقر متفاقم لدى الأسرة ذات رب الأسرة بدون مستوى تعليم أو بمستوى تعليم ضعيف جدا. فنسبة الفقر تتزايد ب 2,8٪ بالنسبة للأسر ذات أرباب بمستوى تعليم ثانوي أو عالي إلى 23,2٪ بالنسبة للأسر ذات أرباب بدون مستوى تعليم.

Scanné avec CamScanner

× الأسر أولي أرباب مستقلين هم الأكثر فقرا (23,9٪ كمعدل الفقر).

هذه النسب تؤكد على أن ظاهرة الفقر متفشية جدا في مجتمعنا بحيث تزيد حدتها في العالم القروي ولدى الأسر ذات أميين أو ذوي مستوى تعليم ضعيف جدا.

ونظرا لأهمية الموضوع قامت الدول العربية بعدة ندوات للتحسيس بخطورة ظاهرة الفقر وعرض بعض الحلول التي يمكن أن تساعدنا على تجاوزه، ستعمل المجلة على نشر البحوث المهمة التي أقيمت خلال هذه الندوات ونبدأ بعرض الطيب زين العابدين الذي طرح ملفا خاصا بدور الزكاة في معالجة مشكلة الفقر، على أن يصدر في الأعداد المقلبة إن شاء الله، ملفات أخرى خاصة بمعالجة الزكاة للمشكلات الأسرية، والدعوة، والاستثمار...

(×). "بحث الطيب زين العابدين - المؤتمر العالمي الرابع حول الزكاة، دكار -السينغال 20 شوال 1416هـ. الموافق 21 - 24 مارس 1995م".

(××). "الإحصاء الوطني حول مستويات الحياة لدى الأسر لمديرية الإحصاء سنة /1999 1998".

Scanné avec CamScanner

معالجة الزكاة لمشكلة الفقر

(تجربة إدارة الزكاة في باكستان)

ذ. إقبال معين

مقدمة

1. يختلف مفهوم أو تعريف الفقر وأسبابه من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر وتبعا لما إذا قورن بالمستويات المعيشية العليا أو المتوسطة التي وصل إليها المجتمع وحددها في نقطة معينة من الزمن.

2. يمكن تعريف الفقر بوجه عام، بأنه الحالة التي يكون فيها الشخص غير قادر على العمل، أو غير قادر على أن يحصل من عمله على أسباب المعيشة. أو الشخص الذي يضطر من أجل الحصول على أسباب المعيشة أن يلجأ إلى العمل الزائد. ويكون الحد الأدنى لتوفير أسباب المعيشة البسيطة هو المحدد لخط الفقر. وعندما تعيش عائلة على هذا الحد المدرج بهذا السلم فإنها يجب ألا تنفق ولو القليل على المتع الثقافة في الحياة.

3. وصل الأمر إلى النظر إلى الفقر على اعتبار أنه عجز في الموارد يعيق أو يمنع بدرجة ملحوظة المشاركة في الأحداث والعلاقات التي تعطي للحياة معنى. وحديثا جدا أصبح الفقر يقرن بدرجة وثيقة بعدم المساواة.

4. ينظر إلى الفقر ويتم قياسه أيضا بين المجتمعات والدول والأقاليم على النطاق العالمي. فمن أجل قياس المستوى العام للفقر في دولة، يؤخذ تقدير الدخل القومي ونصيب الفرد من الدخل على أنهما مؤشرات على الرخاء أو الفقر. ويبلغ متوسط دخل الفرد في الولايات

Scanné avec CamScanner

المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة ما يزيد عن 15000 دولار أمريكي في السنة، بينما يبلغ في باكستان والهند وبنجلاديش وغيرها من الدول النامية أقل من 500 دولار.

5. هذا التباين في الدخل القومي لا يمثل فقط الهوة القائمة بين الدول المتقدمة والنامية بل يظهر أيضا النصيب المنخفض لدخل الفرد في الدول النامية. وهذا يشير إلى أن عددا كبيرا من السكان في هذه الدول يعيش دون خط الفقر.

6. يمثل القضاء على الفقر مسألة هامة في عالم اليوم قامت من أجلها النظم الاقتصادية المختلفة بانتهاج أساليب متعددة، ويقدم النظام الاقتصادي الإسلامي أسلوب الحل الخاص به.

7. إن نظام الزكاة والعشر من الأدوات العامة في النظام المالي الإسلامي، فالزكاة لا تقوم فقط بتضييق الهوة التي تفصل بين من يملكون، ومن لا يملكون، ولكنها تقوم أيضا بتدوير الثروة. وهي تحد من النزعة نحو اكتناز الأموال أيضا، فهي تحض الأكثر غنى على استثمار ثرواتهم في مشاريع مربحة حتى لا تتاكل بفعل التناقص المستمر الناتج عن الزكاة. وكذلك فهي توفر فرصا للعمل لعدد كبير من الموظفين العاملين عليها.

8. لكل فرد في المجتمع الحق في الاستفادة من الثروة القومية. وقد انتهجت المجتمعات أساليب مختلفة لحل مشكلة الفقر، على أساس ما مرت به من تجارب، إلا أن الأساس والأصل الذي يعتمد عليه النظام الاقتصادي الإسلامي هو التوجيه الإلهي.

9. لقول الله سبحانه وتعالى :

﴿ **وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا** ﴾. (الإسراء- 26)

﴿ **والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم** ﴾ (المعارج - 24 و 25).

﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصلّ عليهم إن صلاتك سكنٌ لهم والله سميع عليم** ﴾ (التوبة - 103).

10. أمر النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما أرسله إلى اليمن أميرا عليها، أن يأخذ من أغنيائهم صدقة يردها على الفقراء والمحتاجين والمساكين منهم.

11. وتأتي الزكاة تبعا للأوامر الإلهية في القرآن في المرتبة التالية من الأهمية مباشرة بعد الصلاة. ويشير معناه الحرفي إلى النمو والتطهر، وبالمعنى العملي فإنها تعني النقل الإلزامي غير المشروط الذي يقوم به المسلم لجزء معيّن من ثروته إذا كان يملك أكثر من الحد الذي نصت عليه الشريعة. فهو حق محدد بوضوح للفقراء في المجتمع يؤخذ من ثروة أفراده الأكثر رخاء.

12. تبعا للعقيدة الإسلامية فإن استعداد المرء للتخلي عن مال يزيد عن حاجته من

Scanné avec CamScanner

شأنه أن يقوي المانح وكذلك المجتمع. وبالمعنى الواسع فإن الزكاة من شأنها أن تحقق العدالة الاجتماعية وتقضي على الفقر في المجتمع الإسلامي، وذلك من خلال ضمان توفر الوسائل لسد الحاجات الأساسية للفقراء، وبالتالي يتحقق النظام الاجتماعي المنسجم.

إنشاء نظام الزكاة والعُشر في الباكستان:

13. أنشئ نظام الزكاة والعشر في الباكستان بموجب مرسوم (هيئة) الزكاة والعُشر لعام 1979م، وصدر في يونيو 1979م قاضيا بإنشاء هيئة للزكاة على المستوى الوطني والإقليمي، والمقاطعات والنواحي والمحليات (القرى والنجعان) وقد أدخل نظام الزكاة والعُشر في 20 يونيو 1980م.

14. يدخل في سياسة صرف أموال الزكاة معونة الفقراء والتأهيل المباشر للأفراد عن طريق تدبير وسائل أعمال لهم كتزويدهم بماكينات الخياطة وأدوات الحرف.. إلخ.

15. يكون استخدام أموال الزكاة لمد يد العون للفقراء والمساكين والمحتاجين وبخاصة - الأيتام والأرامل- والمعوقين والعجزة، من أجل إعاشتهم وتأهيلهم، ويتم هذا إما بطريقة مباشرة أو من خلال المدارس الدينية والمؤسسات التعليمية والمهنية والصحية والرعاية الاجتماعية.

16. تقوم لجان الزكاة المحلية بإعداد قوائم المحتاجين، ولا يتم صرف معونة الإعاشة إلا في الحالات الضرورية عندما لا يكون التأهيل ممكنا، ولا يكون للمستحق أي مورد آخر لمعيشته، فتُصرف معونة الإعاشة في حالات الضنك الشديد، ويكون مقدار المعونة معقولا، ويصرف الجزء الأكبر من الأموال على إعادة تأهيل المستحقين لكي يعتمدوا على أنفسهم.

17. إن الهدف الأكبر للنظام مساعدة الفقراء والمحتاجين والمساكين من أجل تزويدهم بالغوث الاقتصادي والاجتماعي. ويكون التأكيد من إعادة تأهيلهم من خلال ترتيبات مؤسسية.

18. إن تحديد احتياجات المستحقين والتحقق منها ومن ثم تحديد مقدار ونوع المعونة التي تقدم إليهم، هي أساسا من اختصاص لجان الزكاة المحلية التي يقيم بدائرتها هؤلاء المستحقون. ومن أجل تسهيل هذه المهمة، حدد المجلس المركزي للزكاة أن تعطى الأولوية للمستحقين من الأيتام والأرامل والمعوقين والعجزة وطلبة المدارس الدينية. ثم يضاف إلى هذه الأولوية في القوائم، المستحقون من الطلبة الذين يدرسون دراسات عليا في الطب والهندسة والمحاسبة والتجارة.

Scanné avec CamScanner

19. هناك بالتقريب حوالي 613 ألف أرملة و 220 ألف يتيم و304 ألف عاجز يصل مجموعهم إلى 1.137.000 مستحق يتم مساعدتهم من بند الإعاشة، ويبلغ عدد المستحقين نسبة 1.4 بالمائة من إجمالي سكان الدولة وقد تم حتى الآن، أي منذ 1401/1400 هـ إلى 1412/1413 هـ صرف 6.442.000 مليون روبية على بند الإعاشة.

وقد ساعد الصرف من أموال الزكاة على احتواء ظاهرة التسول في الباكستان. فالمستحقون في غياب نظام بديل للضمان الاجتماعي عرضة لأن يتحولوا إلى متسولين ومجرمين. وهكذا فإن الزكاة تمثل عامل أمان اجتماعي لحماية القطاع الأكثر عرضة للسقوط من أبناء المجتمع.

20. وعلى مدى الأعوام الثلاثة عشر نفسها تم تخصيص 952 مليون روبية للنفقات التعليمية من الدراسة الابتدائية حتى الجامعية، وقد حصل 5 مليون طالب مستحق على معونة من أموال الزكاة خلال هذه الفترة. وهذه المعونة التعليمية تشجع الإقبال على الدراسة لدى عائلات المستحقين، كما تساعد على الحد من تشغيل الأطفال وتخفف من العبء المالي على الآباء. ولما كانت سياسية المعونة التعليمية تشجع على الدراسة في مجالات العلوم الصرفة، وعلم الحاسب الآلي، والاقتصاد، والرياضيات وغير ذلك من مجالات الدراسة العملية، فإنها تساعد القطاعات الأفقر في المجتمع في التوظف المربح وفي تحويلهم إلى مساهمين فعليين في عملية التنمية الوطنية.

21. وفيما يتعلق بقطاع الصحة، تم الاستفادة من 397 مليون روبية من خلال التنظيم الإقليمي على مدى السنوات العشر الماضية. وعلاوة على ذلك، تتلقى المؤسسات ذات الصبغة الوطنية أموالا مباشرة من صندوق الزكاة المركزي، وقد صرف لهذه المؤسسات ما مقداره 224 مليون روبية، وحصل 1.100.000 مليون مستحق على المعونة الطبية عن هذا الطريق.

22. وخصص صندوق الزكاة المركزي 1.168.000 مليون روبية للمدارس الدينية لعدد كبير من الطلبة، وهذه المساعدة التي تدفع من أموال الزكاة للتعليم الديني لا تقوم فقط بمساعدة الفقراء في تعليم أبنائهم، ولكنها تعتبر أيضا مصرفا وجيها من مصارف الزكاة فيما يتعلق بسد حاجة في سبيل الله تبعا للأصناف التي نصت عليها الشريعة.

23. وتم صرف 234 مليون روبية على المستحقين من صندوق الزكاة المركزي من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية لاكتساب مختلف المهارات، وبعد الانتهاء من التدريب يتلقى المستحقون منحا إجمالية لشراء معدات يبدأون بها أعمالهم، وهذه المنح الدراسية التي تقدم للمستحقين من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية، هي أساسا برنامج تأهيلي يساعدهم على تكسب معاشهم باستخدام مهاراتهم في مشاريع صغيرة.

Scanné avec CamScanner

24. اعتمد المجلس المركزي ميزانية 1994/1995م واتخذ قرارات لها آثار بعيدة المدى مثل :

أ. تخصيص مبلغ 500 مليون روبية من "الاحتياطي" بصندوق الزكاة المركزي لمعونة المستحقين المنكوبين في الفيضانات.

ب. استثمار 500 مليون روبية من أموال الاحتياطي في شهادات الهيئة الباكستانية للاستثمار وصندوق حصص الاستثمار مع ضرورة أن يكون الاستثمار على أساس التمليك لتأهيل المستحقين.

ج. تخصيص مبلغ 500 روبية سنويا لإسكان المستحقين.

25. ينتشر الفقر بشكل كبير من المناطق الريفية في الباكستان، وكان في ازدياد في أعوام الستينات، إلا أنه بدأ في النزول منذ السبعينات، وكان المعدل الطيب للنمو الاقتصادي والزيادة في التحويلات من الخارج وتطبيق نظام الزكاة والعشر من العوامل الرئيسية التي لعبت دورا هاما في هبوط معدل الفقر في الباكستان.

26. يخضع قانون الزكاة للمراجعة الدائمة من الناحية النظرية والتطبيقية، والهدف هو تقديم الغوث الاقتصادي للقطاعات الأفقر نسبيا في المجتمع وضمان استغلال أموال الزكاة والعشر، بأفضل الطرف لفائدة الفقراء والمحتاجين طبقا لأوامر الشريعة.

27. وعلى مدى السنين، قامت الزكاة بإسهام بارز في التخفيف من الفقر، وهي وإن لم تكن قد قضت نهائيا على الفقر، إلا أنها قطعت شوطا بعيدا في مساندة جهود الحكومة بما قدمته من موارد. وقد قدمت المساعدة والدعم الذين كان عدد كبير من المستحقين في أمس الحاجة إليهما.

28. تأسست صناديق الزكاة على ثلاثة مستويات هي :

أ. صندوق الزكاة المركزي.

ب. صندوق الزكاة الإقليمي.

ج. صندوق الزكاة المحلي.

29. الزكاة التي يتم استقطاعها من المنبع تضاف إلى صندوق الزكاة المركزي.

30. تتضمن المصادر الأخرى : الزكاة المدفوعة طواعية، والعطيات، والمنح، ولكن حجمها حتى الآن لا يكاد يؤبه به.

31. على أساس السياسة المتبعة في صرف الزكاة يتم صرف الزكاة من أجل الإعاشة والتأهيل المباشر للأفراد، ويتم ذلك عن طريق توفير الأعمال البسيطة والتزويد بالآلات الخدمية والأدوات الحرفية .. إلخ.

Scanné avec CamScanner

32. يتعين الإفادة من أموال الزكاة في تقديم المساعدة للمحتاجين والفقراء والمساكين، وخاصة الأيتام والأرامل والمعوقين والعجزة من أجل إعاشتهم وتأهيلهم إما مباشرة أو من خلال المدارس الدينية والمؤسسات التعليمية والمهنية والصحية والخدمة الاجتماعية.

33. تقوم لجان الزكاة المحلية بوضع قوائم للمحتاجين ويتم تقديم معونة الإعاشة للحالات الضرورية فقط حيث لا يكون التأهيل ممكنا ولا يكون لدى المستحق وسيلة أخرى للمعيشة. فمعونة الإعاشة تقدم فقط في حالات الضرورة القصوى ويكون تحديد المقدار معقولا بينما يوجه الشطر الأكبر من الزكاة لينفق على تأهيل المستحقين ليصبحوا قادرين على الاعتماد على النفس.

34. فيما يتعلق بفرض وتحصيل العشور، فإن القانون ينص على أن فرضها وتحصيلها إجباري على كل صاحب أرض وممنوح ومخصص ومستأجر وصاحب حكر وشاغل أرض (بخلاف المستثنين ممن لا ينطبق عليهم تعريف صاحب النصاب) ويكون بنسبة 5٪ من نصيبه من الناتج. إلا أن الفلاح الفرد يتم إعفاؤه من التحصيل الإجباري إذا كان من المستحقين للزكاة بحكم الشريعة، أو كان إنتاج أرضه أقل من 948 كيلو جرام من القمح أو ما يعادل ذلك في القيمة في حالة التحاصيل الأخرى.

35. وبالنسبة للإفادة من أموال الزكاة فإن التركيز يتحول تدريجيا من معونة الإعاشة إلى التأهيل حتى يمكن المستحق من الوقوف على قدميه. وحيث أن مبدأ التمليك لا يسمح بإنفاق أموال الزكاة على بنود إنفاق مكملة لمعونة الزكاة المباشرة المقدمة إلى المستفيد الفرد (مثل بناء الأبنية ورواتب المعلمين وشراء المعدات.. إلخ) فقد تم إنشاء المؤسسة الوطنية للزكاة في 1982/1981م بمنحة حكومية مقدارها 100 مليون روبية. ويتم صرف النفقات المستحقة للمستحق (المعونة المباشرة للمستحقين) من صندوق الزكاة بالتقيد التام بالشريعة. ويتم بهذا التنسيق بين شعبة الزكاة والعشر من جهة والمؤسسة الوطنية للزكاة من جهة أخرى بحيث يكون الصرف على إنشاء وإدارة المؤسسات التي تخدم الفقراء والمحتاجين والقطاعات الأكثر عرضة للتضرر والمهملة من المجتمع، مما لا يقع ضمن الأصناف المقبول الصرف عليها من أموال الزكاة طبقا للرأي الفقهي، من المصادر غير الزكوية، بينما يكون الصرف على المصاريف المستحقة للمستحقيم بموجب الشرعية من أموال الزكاة.

36. وبالنسبة لإعاشة ما يصل تقريبا إلى 1.1 مليونا منم الأيتام والمعجرة تم صرف مبلغ 2442 مليون روبية خلال الثلاثة عشر عاما الأخيرة. وهكذا فقد قامت الزكاة بدور شبكة الأمان الاجتماعي حيث وفرت الحماية لقطاعات من المواطنين الأكثر تأثر بالضرر.

Scanné avec CamScanner

37. وخلال نفس هذه المدة أي الثلاثة عشر عاما تم تخصيص مبلغ 952 مليون روبية خلال الثلاثة عشر عاما الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات ذات الطابع الوطني تتلقى الأموال المباشرة من صندوق الزكاة المركزي، وقد تم تزويد هذه المؤسسات بأموال يبلغ مجموعها 224 مليون روبية.

38. وبسبب الشكوى من تأخير صرف الزكاة فقد تقرر الآن إسناد هذه المهمة إلى البنوك المعتمدة ومكاتب البريد في كل من المناطق الريفية والحضرية. وستحد هذه الترتيبات أيضا من الشكاوي المتعلقة بالتجاوزات في الصرف على مصارف الزكاة.

39. قام المجلس المركزي للزكاة منذ اعتماده لميزانية عام 1994/1995م باتخاذ قرارات ذات آثار بعيدة المدى مثل :

أ. تخصيص مبلغ 500 مليون روبية من "احتياطات" صندوق الزكاة المركزي لمعونة المتأثرين من الكوارث الطبيعية.

ب. استثمار 500 مليون روبية من "احتياطات الصندوق في شهادات الهيئة الباكستانية للاستثمار وصندوق الاستثمار الوطني على أساس التمليك لتأهيل المستحقين.

ج. تخصيص مبلغ 500 مليون روبية سنويا لإسكان المستحقين من الفقراء والمحتاجين.

40. إن مسألة الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحالة الاقتصادية العامة للبلد. وتقوم الحكومة الباكستانية حاليا بحشد كل جهودها من خلال مشاركة القطاعين الخاص والعام في التعامل مع المسائل الاقتصادية من أجل زيادة الدخل الوطني وحصة الفرد من الدخل في الباكستان.

41. أحيانا يعكس الفقر عدم التوزيع العادل للثروة ومن أجل القضاء على هذا الاتجاه وضمان التوزيع العادل للثروة تتجه الجهود نحو:

أ. تطبيق الإصلاح الإداري.

ب. الحفاظ على مستويات الأسعاد والمعدلات المرغوبة.

ج. القضاء على الاحتكارات.

د. النهوض بالجمعيات والتعاونيات.

هـ. الحد من التضخم.

42. ينتشر الفقر في المناطق الريفية في الباكستان. وقد ازداد خلال الستينات ولكنه في انحسار منذ السبعينات. وكان المعدل الطيب للنمو الاقتصادي والزيادة في التحويلات من الخارج وتطبيق نظام الزكاة والعشر من العوامل الرئيسية التي لعبت دورا هاما في هبوط معدل الفقر في الباكستان.

Scanné avec CamScanner

43. يخضع قانون الزكاة للمراجعة الدائمة من الناحية النظرية والتطبيقية. والهدف هو تقديم الغوث الاقتصادي للقطاعات الأفقر في المجتمع بقدر الإمكان إن لم يكن تماما، بالإضافة إلى استخدام أموال الزكاة والعشر بأفضل الطرق فائدة لفقراء والمحتاجين طبقا للأوامر الشرعية.

Scanné avec CamScanner

نماذج من العالم الإسلامي

بيت الزكاة الكويتي يقدم خدماته للمسلمين في 30 دولة

مشروع قانون لإلزام الشركات الكبرى بدفع الزكاة لتغطية نفقات المحتاجين

عن جريدة الأهرام الدولي (4 مارس 2000)

يعد بيت الزكاة من المؤسسات المتميزة على مستوى الوطن العربي، فهو المؤسسة الحكومية الوحيدة في الكويت التي تقوم بهذا النشاط، ويمتد نشاطه داخل وخارج البلاد.

وقد أنشئ بيت الزكاة الكويتي بمقتضى قانون صادر من مجلس الأمة عام 1982 ليكون أول مؤسسة حكومية تقوم بجمع أموال الزكاة والصدقات وإعادة توزيعها في مصارفها الشرعية، ويرأس مجلس إدارته وزير الأوقاف بصفته، والمدير العام السيد عبد القادر العجيل. ويقول خالد عبد الله الحسيني نائب المدير العام لبيت الزكاة: إننا نقوم أيضا بالتوعية بفريضة الزكاة وهي أحد أهدافها المهمة لأن الزكاة طواعية بالكويت ولا يوجد قانون يلزم المواطنين بها، فالمؤسسة بحاجة إلى دور إعلامي حتى توعي الناس وتحثهم على دفع الزكاة لبيت الزكاة. ويضيف، عند إنشاء البيت كانت الزكاة موجودة لكن بشكل غير ملموس ولا يستشعر بها الآخرون، وكان كثير من الناس تخفى عليهم القضايا المتعلقة بالزكاة وكيفية استخراجها. وكيفية حسابها، وما هي الأمور المتعلقة بالزكاة، كانت كما كنا نسميها "الفريضة الغائبة" لكن الآن بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بإنشاء هذه المؤسسة بدأت هذه القضية تأخذ حيز الوجود، ويدرس مجلس الأمة الآن مشروع قانون لإلزامية الزكاة سيشمل كل الشركات التي يزيد رأس مالها على 100 آلف دينار أي ما يقارب 300 ألف دولار وهذه البداية لأننا

Scanné avec CamScanner

سنتدرج في تطبيق القانون ليشمل كل شرائح المجتمع. ويقول : إن بيت الزكاة يقدم ثلاثة أنواع من المساعدات على المستوى المحلي، منها مساعدات شهرية لأسر تكون بحاجة دائمة للمساعدة، مثل الأرامل والمطلقات. وهناك مساعدات لمرة واحدة تكون مؤقتة، يعني شخصا ما عليه دين أو مشكلة علاج أو مشكلة حريق، أو شخص يريد تأثيث منزله. والنوع الثالث هو القرض الحسن وتصل قيمته إلى 10 آلاف دولار بدون فوائد وتسدد على 30 شهرا نأخذ 300 دولار في الشهر. وهناك بعض المشروعات داخل الكويت... منها مشروع ولائم الإفطار في شهر رمضان، وهذه عادة إسلامية عربية قديمة يعني معظم الدول تجد المساجد في رمضان ما شاء الله عامرة وهذه عادة كويتية قديمة أردنا استمرارها ولدينا تقريبا 40 مسجدا ودائما نختار المناطق التي تكثر فيها العمالة الوافدة التي ليس لديها أسر، ومن الصعب أن تعد لنفسها الطعام في رمضان.

وعندنا حقيبة طالب في بداية المدارس، وكسوة أيتام، وأضاحي، وبعض المشاريع مثل برادات الماء والمصليات ودعم لبعض المؤسسات داخل الكويت. بالإضافة إلى دعم بعض المؤسسات الأهلية التي تتوافق مع أهداف بيت الزكاة مثل بعض المؤسسات التي تعمل مع المعاقين، أو المدمنين، أو المرضى... ونقدم نفس المساعدات خارج الكويت. ولدينا حوالي 600 طالب يدرسون في الأزهر معظمهم طلبة أفارقة، وما يقرب من 28 ألف يتيم مكفولين في 30 دولة تقريبا، وقمنا بإنشاء أكثر من 3 آلاف مشروع بين مسجد وبين مستوصف ومستشفى ودار أيتام في معظم الدول، وعندنا ولائم الإفطار والأضاحي.

وقال خالد عبد الله الحسيني نائب مدير عام بيت الزكاة الكويتي : إننا نسعى لإقامة مشاريع تنموية، ولدينا مشاريع في الهند عبارة عن مزارع يعمل بها الناس بدلا من أن نعطيهم مساعدات مباشرة، ولدينا أماكن تأهيل ودورات كمبيوتر ودورات سكرتارية فيتدربون ويعملون ولدينا مشروع في لبنان مثلا اسمه (البقرة الحلوب) نعطي كل أسرة بقرة أو منحلا، فالأسرة تشتغل.

تعاون مع بنك ناصر

وعن زيارته الأخيرة للقاهرة قال : لقد زرنا بنك ناصر الاجتماعي وزرنا مؤسسة الرعاية الاجتماعية.. وتفقدنا النشاط الكبير الذي يقومون به وبيننا وبينهم تعاون، حتى مع بنك ناصر سنوقع بروتوكول تعاون، ومع مؤسسة الرعاية الاجتماعية سيكون هناك تعاون لأنها مؤسسة تعمل بمستوى راق جدا.

التوعية بفريضة الزكاة تمثل هدفا من الأهداف الرئيسية التي يسعى بيت الزكاة لتحقيقها

Scanné avec CamScanner

وتنوع وسائل التوعية في بيت الزكاة وتتخذ مسارات عدة فهناك التوعية عن طريق الصحافة والإذاعة والتلفزيون وهناك التوعية عن طريق مطبوعات بيت الزكاة من كتب ونشرات وبوسترات إلى جانب ندوات ومؤتمرات الزكاة ودورات محاسبة زكاة الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية التي تستهدف تدريب المحاسبين والمحاسبات على كيفية استخراج زكاة الجهات التي يعملون بها. إلى جانب التوعية الشرعية بقضايا الزكاة بإشراف مكتب الشؤون الشرعية في بيت الزكاة. ولقد كان لهذه التوعية أثرها الطيب في نفوس المواطنين حيث بادر الكثيرون منهم إلى إخراج زكاتهم وتقديمها لبيت الزكاة كما بادر الكثيرون إلى المشاركة في المشاريع الخيرية التي يتم تنفيذها في الخارج وقد بلغ إجمالي إيرادات بيت الزكاة لعام 1998 (126541420) دينارا منها (4817918) دينارا زكاة (722409) دنانير خيرات و(1164064) دينارا صدقة جارية. و(2441272) دينارا إجمالي إيرادات مشروع كافل اليتيم، و(149757) دينارا إجمالي إيرادات المشاريع الخيرية بالإضافة إلى مليون دينار إجمالي معونات الدولة.

هذه الإيرادات لم تأت من فراغ وإنما جاءت تعبيرا صادقا عن ثقة المحسنين في بيت الزكاة ورضاهم التام عن منهجه وأسلوب عمله، كما أنها جاءت نتيجة لجهود بيت الزكاة الإعلامية على مختلف المسارات.

وإذا كان البيت قد حقق النجاح كذلك في مجال التوعية فإنه قد نجح كذلك في مجال التطبيق العملي للزكاة حيث بلغ مجموع ما أنفقه في مجال المساعدات الاجتماعية داخل الكويت لعام 1998 (63894943) دينارا استفادت منها (19295) أسرة محتاجة من جميع الفئات المحتاجة، والتي تضم أسر الأرامل والأيتام والمطلقات وأسر السجناء والشيوخ والغارمين وأصحاب الدخول الضعيفة وطلبة العلم المحتاجين في كل جامعة للكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومدارس وزارة التربية إلى جانب الإنفاقات الأخرى لبيت الزكاة، والتي امتدت لتشمل كلا من الأسر المتعففة والقروض الحسنة والتبرعات العينية ودعم الهيئات والمؤسسات المحلية والمشاريع الخيرية. أما عن التطبيق العلمي للزكاة خارج الكويت فلقد بلغ إجمالي الإنفاقات الخارجية لعام 1998 (4316074) دينارا وقد تم إنفاق هذه المبالغ على العديد من المشاريع الخيرية خارج الكويت في إطار المساعدات المشروطة من قبل المحسنين الكرام. هناك العديد من المشاريع الخيرية التي ينفذها بيت الزكاة في أوقات ومراسيم معينة بهدف التيسير على الفئات المحتاجة في المجتمع من خلال تنفيذ هذا المشروع الخيري أو ذاك ففي بداية كل عام دراسي يقوم بيت الزكاة بتنفيذ مشروع حقيبة الطالب وقد نفذ عام (1999) واستفاد منه (6500) طالب محتاج ومع بداية فصل الشتاء يقوم

Scanné avec CamScanner

بيت الزكاة بتنفيذ مشروع كسوة اليتيم وقد نفذ عام (1999) وبلغ مجموع المستفيدين (1163) يتيما أعطي كل منهم كوبون بقيمة (20) دينار كويتيا لشراء ما يلزمه من ملابس من الجمعيات التعاونية وبعض الأسواق الشعبية التي تم التنسيق معها، وفي رمضان من كل عام يقوم بيت الزكاة بتنفيذ مشروع ولائم الإفطار وهدفه طعام الإفطار المحتاجين من الصائمين وقد نفذ المشروع عام (1998) في (41) مسجدا داخل الكويت وبلغ عدد الوجبات (225009) بتكلفة قدرها (186183) دينارا.

أما في موسم الحج وبمناسبة حلول عيد الأضحى من كل عام فيقوم بيت الزكاة بتنفيذ مشروع الأضاحي لتوفير اللحوم للأسر المحتاجة داخل الكويت والفقراء عموما وقد بلغ عدد الأضاحي التي تم توزيعها عام 1998 (2572) أضحية استفادت منها (3000) أسرة بتكلفة قدرها (45078) دينارا. وهكذا حول بيت الزكاة هذه المواسم إلى خيرات تنموية.

يولى بيت الزكاة أنشطته على المستوى المحلي غاية اهتماماته ويضعها في مقدمة أولوياته وينصب جل هذا الاهتمام على رعاية الأسر المحتاجة داخل الكويت، والتي تشمل كلا من الأيتام والأرامل والمطلقات والشيوخ والعجزة والمرضى وذوي الدخول الضعيفة والطلبة والعاطلين عن العمل وأسر السجناء والمفقودين والغارمين وابن السبيل وغيرهم ممن تنطبق عليهم لائحة توزيع الزكاة ولذلك فإن أموال الزكاة التي يجمعها البيت تنفق بالكامل داخل الكويت ومع هذا، فالحالات المتقدمة لطلب المساعدة في ازدياد مما يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية بيت الزكاة، حيث يحاول معالجة هذه المعضلة عن طريق تقوية علاقاته مع المحسنين إضافة إلى تكثيف نشاطه الإعلامي الهادف إلى توعية الجمهور بأهمية إخراج الزكاة وبإقرار مشروع قانون الزكاة وإن شاء الله سوف يتحقق لبيت الزكاة وفرة مالية يستطيع من خلالها تقديم مساعداته للمحتاجين بصورة أفضل.

Scanné avec CamScanner

تقدير حصيلة الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر

حالة دولة الكويت

د.فؤاد عبد الله العمر

مقدمة

إن موضوع حساب حصيلة الزكاة بصورتها الكلية، لا يزال أمرا يؤرق فكر العاملين في مجالات الاقتصاد الإسلامي، وذلك نظرا لما لمعرفة مثل هذه الحصيلة من أثر على إمكانية التطبيق وبيان آثار الزكاة الاقتصادية في المجتمع المعاصر. ولذلك فلا غرور أن يجعل هذا المؤتمر معرفة حصيلة الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر، والذي هو مراد بحثنا هذا، أحد المحاور الأساسية له، حيث أن معرفة حصيلة الزكاة هي أمر مهم وذلك للأمور الآتية :

1. إن معرفة حصيلة الزكاة يوضح الآثار العميقة لهذه الفريضة مما يجعل القلب مستيقنا ومطمئنا من أثر التشريع وقابليته للتطبيق في الواقع المعاصر.
2. كما أن معرفة الحصيلة، سيساعد على استخدام الزكاة كأحد الأدوات الأساسية في التخطيط الاقتصادي وفي حل العديد من المشاكل الاقتصادية القائمة.
3. كما أن معرفة الحصيلة تساعد المشرع على صياغة التشريعات اللازمة لجمع الزكاة، بحيث تتلاءم وطبيعة اقتصاد البلد المسلم. فمثلا تظهر حصيلة الزكاة أن الثروة الحيوانية في الكويت حصيلتها ضئيلة مقارنة مع الثروة المالية. ولذلك فقد يكون من المناسب أن يركز التشريع على جمع الزكاة على الثروات المالية مثلا، بدلا من الثروة الحيوانية والثروة الزراعية.

Scanné avec CamScanner

ونظرا لأهمية معرفة هذه الحصيلة، فقد سعى العديد من المفكرين والمهتمين في الاقتصاد الإسلامي إلى تقدير هذه الحصيلة من خلال اتباع وتبني العديد من الأساليب. فقد ذكر د. منذر قحف في بحثه القيم، أربع محاولات سابقة لحساب حصيلة الزكاة في كل من مصر (سامي رمضان سليمان *1979*) والسودان (محمد هاشم عواد، *1982*) والباكستان (أوصاف أحمد، *1979/78*) وسوريا (محمد أنس الزرقا، *1971*). وقد شاب بعض هذه الدراسات قصور في الافتراضات مثل عدم افتراض وعدم أنقاص ما يستهلك للحاجات الأساسية (سامي رمضان سليمان، *1979*)، وفي النسب المقررة (سامي رمضان سليمان، *1979*) والتي أدت في بعض الأحيان إلى تضخم حصيلة الزكاة، وفي كيفية حساب النصاب وخصمه من الحصيلة (محمد عواد، *1982*)، أو حساب المال العام ضمن الأموال الزكوية (سامي رمضان سليمان، أوصاف أحمد، محمد أنس الزرقا). وكما أن بعض هذه الدراسات قد قللت أو زادت من نسب الزكاة، كما لم تقم بحسابها على بعض القطاعات الاقتصادية (سامي رمضان وأوصاف أحمد) (انظر *52-62*، *KHAF*)، كما حاول بعض الباحثين استخدام الحسابات القومية في تقدير حصيلة الزكاة في المملكة العربية السعودية (مقبل الذكير، *1993*)، بينما قام آخرون بتقدير حصيلة الزكاة بحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل التركيز على زكاة الشركات في دولة الكويت (وزارة المالية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، *1994*).

وحيث إننا سنتطرق لكلا هذين الأمرين بالتفصيل في ثنايا البحث، فسيتم تحليل أسلوبهم في تقدير الزكاة مفصلا في أقسام البحث التالية. أما الدكتور منذر قحف في بحثه (منذر قحف، *1409* هـ) حول آثار الزكاة المتوقعة، فقد سعى إلى تقدير حصيلة الزكاة من خلال إجراء تحليل دقيق للأموال الخاضعة للزكاة ومن خلال استخدام ثلاثة سيناريوهات مختلفة. فالأول يمثل رأي الجمهور وأغلبية الفقهاء والثاني يمثل رأي الشيخ يوسف القرضاوي وأما الثالث فيمثل رأي ابن عقيل الحنبلي. وقد شملت الدراسة ثمان دول هي المملكة العربية السعودية، وسوريا، ومصر، وأندونيسيا، وتركيا، وباكستان، وقطر، والسودان. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لو استخدمنا الافتراض الأول، فإن الزكاة تمثل من *1٪* إلى *2٪* من إجمالي الناتج المحلي ما عدا السودان الذي بلغت نسبته *4.3٪* نظرا لوجود عدد هائل من الماشية. أما بخصوص السيناريو الثاني والثالث فإن حصيلتهما تصل إلى ضعفي حصيلة السيناريو الأول، وذلك نظرا لشمولهما للعديد من الأموال التي لا يشملها السيناريو الأول. ولذلك فلا عجب أن تبلغ حصيلة الزكاة بالنسبة للسيناريو الثاني ما نسبته *1.7٪* إلى *6.3٪* من إجمالي الناتج المحلي، وأما السيناريو الثالث فقد بلغت حصيلة الزكاة ما نسبته *2٪* إلى

Scanné avec CamScanner

7.5٪ من إجمالي الناتج المحلي. وأما إذا تم حساب الزكاة إلى الناتج المحلي الخاص، فإن نسبة الزكاة ستتراوح بين 1.4٪ إلى 3.4٪، فيما عدا السودان والذي وصلت فيه النسبة إلى 6٪. وتعتمد طريقة الدكتور قحف في تقدير الزكاة على إحصائيات الدخل القومي محسوبة على طريقة القيمة المضافة. وبخلاف الأجور والأصول الثابتة، فإن جميع النشاطات الأخرى تم معاملتها بصورة مشابهة. وللوصول إلى تقدير الحصيلة، فقد افترض د. قحف عددا من الافتراضات بخصوص رأس المال العامل وحجم القطاع العام من الإجمالي.

وحيث إن الهدف من البحث -كما وجهت إليه اللجنة المنظمة للمؤتمر- هو معرفة حصيلة الزكاة في مجتمع معاصر باستخدام الحسابات القومية، فسنسعى وبالله التوفيق في هذا البحث إلى بيان الوسائل التي استخدمت في تقدير حصيلة الزكاة والجوانب الإيجابية والسلبية لها، وذلك باستخدام أسلوب تقدير الزكاة من خلال الحسابات القومية، ومنها ينطلق الباحث إلى بيان الافتراضات الأساسية التي بنى عليها أسلوبه لتقدير حصيلة الزكاة، ومن ثم يعرج المؤلف إلى بيان الحصيلة الناتجة عن استخدام هذا الأسلوب مقارنة مع غيرها من الموارد المالية لدولة الكويت.

2. أساليب حساب حصيلة الزكاة وأسلوب استخدام الحسابات القومية لتقدير الزكاة في المملكة العربية السعودية.

إن الاهتمام بالحسابات القومية، يرجع أساسه إلى الأهمية التي أعطاها الاقتصاديون لمفهوم الثروة القومية والأسباب المرتبطة بها. وقد كان لظهور نظرية كينز وتركيزه على أسباب التقلب في النشاط الاقتصادي وكيفية تحقيق التوازن العام، دورا في زيادة الاهتمام بالبيانات الكلية عن الاقتصاد وتحديد عناصرها والعلاقة بين بعضها البعض، وقد أعطى ذلك مستندا مهما لجهود الأمم المتحدة في إيجاد نظام موحد للحسابات القومية، والذي ظهر أول مرة عام 1953، وتم تعديله وإثراؤه في عام 1968.

وتنبع أهمية الحسابات القومية من أنها تعطي صورة واضحة ومتكاملة وعلى شكل أرقام عن النشاط الاقتصادي للدول خلال فترة معينة (عادة سنة واحدة)، وبيان قيمة ما تم إنتاجه أو استهلاكه أو إدخاله أو استثماره والتدفقات المالية وقياس كمية الدخل وتحليل مصادره. كما أنها تعتبر مصدرا أساسيا للتخطيط الاقتصادي وللتنبوء بتوجهات الاقتصاد الوطني (بتصرف من مقبل الذكير، 1993).

بالإضافة للفوائد العديدة للحسابات القومية، فإنها أداة يمكن استخدامها في حساب حصيلة الزكاة بطريقة كلية تقديرية، تساعد على التخطيط الاقتصادي وتساهم في إدراج

Scanné avec CamScanner

الزكاة كأحد الوسائل المهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام. كما أن شمولية ومعيارية الحسابات القومية واتباع معظم الدول الإسلامية لهذا النظام، يساعد على الدراسات المقارنة في هذه المجالات.

وقد بدل مقبل الذكير (1993) في رسالته عن "القواعد الاقتصادية لتقدير حصيلة الزكاة من خلال نظام الحسابات القومية وصلتها بالنمو الاقتصادي"، جهدا علميا واضحا ومميزا في تقديم نموذج كمي وكلي لكيفية حساب الزكاة من خلال نظام الحسابات القومية. وقد بذل الذكير جهدا كبيرا في الربط ما بين نظام الحسابات القومية وتقدير حصيلة الزكاة، وسعى إلى تدليل العقبات في كيفية استخدام بياناتها في تقدير الحصيلة. وبناء على هذه الافتراضات فقد قدر الذكير أن حصيلة الزكاة في المملكة العربية السعودية لعام 1406 (1986)، ستكون 5802.4 مليون ريال سعودي.

3. محاولات تقدير حصيلة الزكاة في دولة الكويت :

لم تكن هناك دراسات جادة لتقدير حصيلة الزكاة من وجهة نظر كلية في دولة الكويت وإنما هناك دراسات على مستوى القطاعات ومتناثرة هنا وهناك ومعظمها أعد لأغراض رسمية. ولعل إحدى الدراسات الجادة في هذا الميدان، دراسة وزارة المالية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وقد قدرت الدراسة التي أجريت عام 1993، بأن حجم الحصيلة السنوية المتوقعة للزكاة من الشركات والمؤسسات الكويتية (في حال فرضها واستيفاءها)، سيبلغ 282 مليون دينار كويتي أو 733.26 مليون دولار أمريكي أو ما يمثل 12٪ من جملة إيرادات الدولة للسنة المالية 1993/92. وقد احتسبت نسبة الزكاة من مجموع حقوق المساهمين في 80.218 شركة ومؤسسة مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة. وتمثل الزكاة (من خلال حسابها بهذا الأسلوب) 101٪ من الإيرادات غير النفطية و13٪ من الإيرادات النفطية. وقد خلصت الدراسة إلى اعتبار أن حصيلة الزكاة تعتبر مدخلا هاما لتنمية الإيرادات العامة، وتعضد الدعوة إلى إصدار تشريع لتطبيق هذه الفريضة الشرعية. ومع أن الدراسة المذكورة دراسة رائدة، إلا أن تقدير الزكاة مبالغ فيه وذلك لأنه لم يتم خصم ما تملكه الحكومة من حصص في هذه الشركات وهي حصة كبيرة. (ولا بد من التنويه هنا، أنه في المملكة العربية السعودية، تخضع حصة الحكومة التي تساهم بها المؤسسات والهيئات العامة في رأس مال الشركات والبنوك للزكاة، لأن تلك المؤسسات ذات شخصية مستقلة وذات غرض تجاري، فلا ينطبق عليها أحكام الأموال العامة التي لا تزكى). كما أن معظم الشركات الفردية في الكويت غير قائمة فعلا وبالتالي ليس عليها زكاة. كما لم تفرق الدراسة بين الأصول المدرة للدخل وبين غيرها، بل ربطت

Scanné avec CamScanner

الزكاة على جميع الأصول وكأنها عروض تجارة.

ولعل هذا يدعونا إلى إيجاد وسيلة أكثر واقعية لتحديد وحساب حصيلة الزكاة في دولة الكويت بدون مبالغة، مع الأخذ بعين الاعتبار شروط ومكونات الزكاة الشرعية.

4. محاولة لتقدير حصيلة الزكاة في دولة الكويت (1988) باستخدام الحسابات القومية:

ولعل أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في تقدير حصيلة الزكاة تنبع من أمرين (منذر قحف، مقبل الذكير) وهما :

1. التعدد في الاختلافات الفقهية حول جوانب النصاب وكيفية تقدير قيمة الزكاة والأموال الخاضعة للزكاة.
2. قلة توفر الإحصائيات الاقتصادية في الدول العربية والإسلامية، وإذا كانت متوفرة فقد لا تكون مرتبة بالطريقة التي يمكن تقدير حصيلة الزكاة منها.

ولعل من الأمور الجديرة بالذكر، أن الطريقة التي اتبعتها في حساب الزكاة من خلال الحسابات القومية (على غرار ما قام به مقبل الذكير)، يعتريها العديد من المشاكل نظرا لكثرة الافتراضات وعدم دقة المعلومات واختلاف طرق حساب الزكاة عن مبادئ استخراج الحسابات القومية، حيث إن الحسابات القومية تعتمد على مبدأ القيمة المضافة، وبالتالي لا تأخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل المهمة في حساب الزكاة، كما إن حسابات القيمة المضافة لا تأخذ بعين الاعتبار أهمية خصم ما يستهلك من رأس المال للاستهلاك. وقد أشار كل من مقبل الذكير ومنذر قحف (*KHAF, 55-53*) إلى ذلك وبالأخص عملية تقدير حجم رأس المال المستثمر وما يخصم للحاجات الأساسية. ومع ذلك فقد أتبعنا هذا الأسلوب نظرا لمعيارية وإمكانية استخدامه على الدول الأخرى ولأنه أقرب الأساليب إلى الدقة في الوقت الحاضر في تقدير حصيلة الزكاة.

ونظرا لشمولية دراسة مقبل الذكير وسعيا نحو استخدامها في الدراسة المقارنة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، فقد سعيت نحو تطبيق نفس المنهج والتوجه الذي استخدمه الذكير في معرفة حصيلة الزكاة من خلال الحسابات القومية، مع بعض التعديلات الطفيفة على منهجيته التي ذكرتها في ثنايا البحث والتي تطلبتها طبيعة مكونات الاقتصاد الكويتي ودور القطاع الخاص فيه. وحيث إن الناتج المحلي يعبر عن تيار الدخل المتحقق، فإننا لا نستطيع أن نعتمد على أرقام الناتج المحلي الإجمالي مباشرة، بل لا بد من تحديد الأموال المستثمرة أو أصول هذا النشاط الاقتصادي لتتمكن من تقدير الزكاة عليه. وقد اتبع الذكير طريقتين لذلك وهما :

Scanné avec CamScanner

الأولى : مباشرة، من خلال معرفة رأس المال المستثمر والدخل وكذلك نسبة رأس المال المتداول.

الثانية : غير مباشرة، من خلال معرفة الأرباح كنسبة من تعويضات العاملين ومن فائض التشغيل وبالتالي معرفة رأس المال المستثمر والمتداول.

وقد سعيت إلى بناء نموذج كمي على جهاز الكمبيوتر لكيفية حساب حصيلة الزكاة باستخدام الحسابات القومية وباستخدام نفس الأسلوب العلمي الذي استخدمه الذكير مع اختلافات طفيفة في الافتراضات التي ذكرها. ومن الأساليب المتوفرة في الحسابات القومية، (عوائد عوامل الإنتاج، القيمة المضافة، ما انفق لشراء هذا الإنتاج)، فقد استخدم الذكير أرقام الناتج بصورة كلية. وقد جاريته في ذلك في بنائي للنموذج الكمي، والذي يمكن أن يستخدم لدول أخرى بعد إدخال الافتراضات الأساسية لمكونات النشاط الاقتصادي فيها. ولا بد من التنويه هنا، أن هناك بعض الأموال التي لا يمكن حسابها من خلال هذه الطريقة، مثل الاستثمارات في المحافظ الاستثمارية وغيرها من الأدوات المالية، وكذلك زكاة الحلي والذهب وزكاة كسب العمل. أما الثروة الحيوانية والأسماك والزراعة، فلا يمكن الاعتماد على الأرقام الإجمالية للناتج المحلي، بل لا بد من معرفة عدد الحيازات أو المزارع وتوزيع الملكية وتقدير ما يبلغ منها مقدار النصاب وإعفاء سواها من الزكاة. ولذلك فقد تم حساب الزكاة على هذا القطاع بصورة تفصيلية، وهي متشابهة لما اقترحه الذكير. وحيث إن قطاع المناجم والمعادن مملوك ملكية عامة في دولة الكويت، فإن الإنتاج الإجمالي لهذا القطاع لا يخضع للزكاة.

أما قطاع الطاقة والكهرباء والمياه، فهو أحد القطاعات المهمة في الكويت والتي تمتلكها الدولة بالكامل. وأخذا بالمبدأ الفقهي السائد، فلا زكاة على هذا القطاع، وجدير بالذكر، أن هذا القطاع هو القطاع الوحيد الذي يحقق قيمة سلبية في الناتج الإجمالي في الكويت، وكذلك الحال في دول الخليج العربية الأخرى. وذلك يعود إلى أن الدولة تبيع خدمات ومنتجات هذا القطاع بسعر مدعوم، ويقل عن تكلفة إنتاجه مما يجعل دوره في الناتج المحلي سالبا.

أما قطاع المواصلات والنقل والتخزين والذي يشمل نشاط النقل الجوي (الخطوط الكويتية) وخدمات البريد والنقل البحري (شركة ناقلات النفط) وخدمات الموانئ (المؤسسة العامة للموانئ) وخدمات التخزين (المخازن العمومية، وأنابيب النفط والغاز)، فهي في معظمها خدمات عامة نظرا لأنها تتطلب استثمارات ضخمة ولأهميتها لتنمية الدولة. ونظرا لغياب معلومات واضحة عن نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا النشاط، فقد

Scanné avec CamScanner

افترضنا أن نسبته هي 30٪. والرأي الذي اتبعناه في هذا الخصوص، أنه لا زكاة على أدوات ومعدات النقل وانما تقدر الزكاة على غلتها أو الدخل زائد رأس المال العامل، وبنسبة 2.5٪ بعد خصم مصاريف الاستهلاك وما يقتطع للنفقات الأساسية وبنسبة 30٪.

أما قطاع الخدمات المالية والعقارية وخدمات الأعمال الأخرى، فهي تغطي نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى وكذلك العقار وملكية المساكن وخدمات الأعمال. ويضم قطاع الخدمات في الكويت 9 مصاريف عادية و4 مصاريف متخصصة وكذا من شركات الاستثمار وعددا كبيرا من شركات الصيرفه. ويربط وعاء زكاة النشاط المالي مثل وعاء النشاط التجاري، بحساب صافي رأس المال العامل أول العام مع غلته من الأرباح. وقد انخفضت نسبة ما يقتطع من الأرباح الأصلية نظرا لأن عدد المالكين له أقل.

أما قطاع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية، فهو يشمل جميع الخدمات التي يقدمها العاملون في مجال الرفاه الاجتماعي أو الرعاية الصحية أو في خدمات الترفيه العامة وكذلك ممن يقدمون خدمات شخصية مثل الحلاقة والسباكة وغيرهم. وتتكون معظم هذه الخدمات، من تعويضات العاملين، كما أنها تتضمن رؤوس أموال ضئيلة. وبخصوص أصحاب المهنة، فإن صافي الإيراد هو وعاء الزكاة، ويشمل ذلك الشركات والمؤسسات المصرح برأس مالها. وحيث إن معظم رأس المال هو رأس مال ثابت، فإننا افترضنا أن نسبة رأس المال الثابت هي 90٪ من رأس المال المستثمر. ونظرا لأن معظم هؤلاء أصحاب مهن وحاجاتهم كثيرة، فقد زدنا مما يقتطع من الأرباح للحاجات الأصلية لتصل نسبته إلى 70٪.

أما حساب الزكاة على النقد المتداول، فهو وإن كان حسابيا متيسرا، إلا أنه تكتنفه العديد من الصعوبات العملية، مثل ما هو متعلق بالنصاب وهل هي أموال عامة وهل تم احتسابها سابقا من خلال الحسابات القومية سواء كأصول قدمت كرهن للبنك أو كأموال متداولة (مقبل الذكير، ص 595 - 600)، ولكننا لو استخدمنا افتراضات مقبل الذكير، حيث افترض أن جزءا من الودائع الجارية يمتلكها الأفراد والباقي تملكها المؤسسات، ويعدل افتراضه بأنه في حالة الكويت فإن ملكية الودائع الجارية، يمكن توزيعها على أساس 25٪ ملك للأفراد و 20٪ تملكه الدولة و 55٪ ملك للمؤسسات الخاصة، وبالتالي فإن وعاء الزكاة هو 25٪ من إجمالي الودائع الجارية. وأما الودائع مقابل الضمان ومقابل الاعتماد، وجميعها يخص الأفراد والمؤسسات الخاصة، فتستبعد من الوعاء النقدي. وكما أن هناك ودائع للمواطنين في الخارج، وسنفترض أنها 30٪ من الودائع الجارية

Scanné avec CamScanner

والادخارية في البلاد. وأما الودائع الادخارية، فنفترض أنها 70٪ يملكها الأفراد و 20٪ تملكه الدولة و 10٪ تملكه المؤسسات. وبالتالي يصبح وعاء الزكاة، هو 70٪ من إجمالي الودائع الادخارية. ولا بد من التنويه هنا، أننا لم نتعرض لاستثمارات الأفراد والمؤسسات من الكويتيين في الخارج، وذلك لصعوبة ضبطها وعدم توفر أية أرقام تقديرية عنها.

أما بخصوص الأراء الفقهية من حيث التوسيع وخاصة التي دعا إليها بعض الباحثين (القرضاوي، ص 15، P12، KHAF)، فإن الفرق في الحصيلة والتي لا تتجاوز 1.1٪ كما أحصاها د. مقبل الذكير (ص 93) وقد تصل إلى نسبة 3.6٪ إلى الناتج الإجمالي، وقد بلغت 2.5٪ حسب الرأي الذي اتفق عليه معظم العلماء (هيئة كبار العلماء في السعودية، الهيئة الشرعية العالمية للزكاة)، قد لا يستدعي إعادة النظر في نسب الزكاة، كما اقترح الباحثون الأفاضل، بل قد يكون الأولى في هذه المرحلة الاهتمام بحسن تحصيل الزكاة بأنواعها المختلفة وابتكار الطرق الحديثة لذلك. وتخفيض كلفة جمعها مع السعي نحو ترشيد فرضها وحسن استخدام الأموال الزكوية، مما سيجعل هناك انتقالا حقيقيا وملحوظا للثروة من الأغنياء إلى الفقراء بصورة مستمرة. ويساند هذا الرأي، مركز جمع الزكاة في ماليزيا والذي يركز على أهمية التوزيع الفاعل للزكاة من خلال برامج متطورة وبواسطة نظام فاعل (*Zakat in Malaysia*).

من الملاحظ أن حصيلة الزكاة من النشاطات الاقتصادية، والتي تعتمد على الأصول المدرة للدخل، هي قليلة مقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى كالنقد والودائع وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق. وهذا يعزى إلى أمرين اثنين : - أولهما ضعف النشاط الصناعي في الكويت نظرا لضيق السوق المحلية وفقدان القاعدة الصناعية، وثانيهما أن زكاة الأصول المدرة للدخل، قدرت على رأس المال العامل زائدا الأرباح، وبعد خصم الاهلاك وما ينفق للحاجات الأساسية، مما يعني أو أن وعاء الزكاة سيكون قليلا. كما لا بد من التوضيح أن معظم القطاعات الاقتصادية القائمة على أصول مدرة للدخل تملكها الدولة، نظرا لظروف عديدة، مما يعني ضعف حصيلة الزكاة منها.

6. حصيلة الزكاة ومجالات الإنفاق الحالية والمستقبلية وفائض الزكاة :

مع كثرة التصورات النظرية حول دور الزكاة في العدالة الاقتصادية (أفضل خان، 1989) أو القضاء على الفقر (القرضاوي، 1980، ص 97) أو القضاء على الفوارق الاقتصادية وغيرها من الآثار، إلا أن هناك قلة في الدراسات التي توضح العلاقة ما بين حصيلة الزكاة ودورها في تحقيق هدف معين أو العديد من الأهداف الاقتصادية المذكورة. ومن الدراسات القليلة العملية والعلمية في هذا المجال، دراسة محمد حسن

Scanné avec CamScanner

ونسيم شيرازي. وقد حاول محمد حسين ونسيم شيرازي في بحثهما حول دور الزكاة والعشر في التنمية الريفية، المقارنة بين حصيلة الزكاة في باكستان وفاعليتها في محاربة الفقر. وقد وجد الباحثان أن المبلغ المطلوب لمحاربة الفقراء والأشد فقرا، هو *9.44* بليون روبية باكستانية (*308.9* مليون دولار أمريكي) في عام *87-1988*، بينما كانت حصيلة الزكاة والعشر في نفس السنة *2.18* بليون روبية. وبالتالي استنتج الباحثون أن مجموع الحصيلة لا يكفي للقضاء على الفقر في الباكستان، مما جعلهم بالتالي يدعون إلى توسيع نطاق جمع الزكاة وطبيعة الأموال التي تجمع منها.

وسنحاول في الفقرات التالية، مقارنة استخدام حصيلة الزكاة في دولة الكويت مع مجالات الإنفاق الحالية والمستقبلية، وما إذا كان هناك فائض من الزكاة وما هو الأثر الذي يتركه هذا الفائض على بعض الدول الإسلامية.

وحول مجالات الإنفاق المالية والمستقبلية يوضح جدول *2*، حجم هذه الإنفاقات في عام *1988/1989* على النحو التالي :

جدول رقم (*2*)

مجال الإنفاق	حالي بالآلاف الدينار	مستقبلي بالآلاف الدينار	ما يمكن توفيره من ميزانية الدولة
المساعدات الاجتماعية للمواطنين	*13.051*		*13.051*
القنات الخاصة	*1.439*		*1.439*
ميزانية بيت الزكاة	*5.350*		*0.450*
والدعم السنوي	----------		----------
المجموع الجزئي	*19.940*		*19.940*
انفاقات أخرى من بيت الزكاة	*1.736*		-
انفاقات أخرى	*4.000*		
المجموع الجزئي	*25.676*		
مجالات محتملة للإنفاق في المستقبل	-	*16.634*	*16.634*

Scanné avec CamScanner

ويمكننا من خلال تحليل الجدول السابق، ملاحظة الاستنتاجات التالية :

1. إن حصيلة الزكاة -بتقديرها المتحفظ- يمكن أن تغطي كافة مجالات الإنفاق الحالية وكذلك المجالات المستقبلية.

2. إن حصيلة الزكاة يمكن أن تغطي 19.940 ألف دينار كويتي سنويا من المصاريف التي تتحملها الدولة حاليا. كما يمكن للزكاة أن توفر على الدولة 19.634 ألف دينار كويتي من المصاريف المستقبلية، أي أن الزكاة يمكن أن تغطي في حالة دولة الكويت وبصورة متحفظة 0.45٪ من الإنفاق الحالي أو 0.83٪ من الإنفاق الحالي المستقبلي من ميزانية الدولة لعام 1989/88. أما إذا تم استخدام كافة حصيلة الزكاة في مصاريفها الشرعية فستشمل 2.18٪ من إجمالي المصروفات أو 4.05٪ من الإيرادات.

3. ن الفائض من الزكاة والذي لا يمكن استخدامه في مجالات إنفاق أخرى داخل الكويت والذي سيبلغ 41.930 ألف دينار كويتي يمكن نقله إلى خارج الكويت. وهذا يمثل ما صرف من مساعدات إنمائية من جميع المؤسسات الإنمائية والدول في سنة 1988، لمجموعة من الدول مثل جزر القمر، وجيبوتي والماليف. كما أنه يغطي بالكامل إنفاق دول مثل مالي والنيجر والمالديف في قطاع الصحة وقطاع التعليم.

جدول رقم 3

إنفاق بعض الدول الإسلامية على قطاع التعليم وقطاع الصحة وما صرف لها من مساعدات إنمائية من الدول والمؤسسات الدولية في عام 1988.

(بالمليون دولار أمريكي).

الدولة	الإنفاق من قطاع التعليم	الإنفاق من قطاع الصحة	المصروف من المساعدات الإنمائية
أفغانستان	-	-	116.4
النيجر	47	9.2	471.2
المالديف	4.7	2.2	37.8
جامبيا	-	-	137.0
جزر القمر	-	-	54.5
مالي	52.2	11.9	568.3

المصدر: - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التوزيع الجغرافي للتدفق المالي نحو الدول النامية، 1988/1991.

Scanné avec CamScanner

- صندوق النقد الدولي، الكتاب السنوي حول إحصائيات التمويل الحكومي، 1993.
- البنك الإسلامي للتنمية، كتاب إحصائي رقم 12.
- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، 1990.

4) ستكون حصيلة الزكاة ما نسبته 4.05٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة في عام 1989/88، وهي أعلى إيراد بعد الإيراد النفطي والذي يمثل 86٪ من إجمالي الإيرادات.

5) ولو اقترضنا أنه تم إنشاء صندوق عالمي للزكاة (كما هو الاقتراح الذي قدمه بيت الزكاة نيابة عن مؤتمر الزكاة الأولى إلى منظمة المؤتمر الإسلامي). وقد حول إليه الفائض من الزكاة من الدول القادرة (ولنفترض أنها 20٪ من حصيلة الزكاة المجمعة) من ثلاث دول في مجلس التعاون لبلغ مثل هذا الفائض تقديرا 593 مليون دولار أمريكي حسب جدول رقم 4

جدول رقم 4.

تقدير فائض الزكاة لعام 1988

الدولة	إجمالي الناتج المحلي بملايين الدولارات	معدل الزكاة التقريبي	الفائض 20٪ من إجمالي الزكاة ملايين الدولارات
الدولة الأولى	75.292	2.73٪	411
الدولة الثانية	19.973	2.10٪	84
الدولة الثانية	23.377	2.10٪	98
			593

وهذا الفائض يغطي إجمالي ما صرف من مساعدات إنمائية من المؤسسات الدولية والدول في عام 1988 لدول إسلامية عديدة مجتمعة وهي جزر القمر، وجيبوتي، والمالديف، وجامبيا، وأفغانستان، وسيراليون ولبنان.

النتائج والتوصيات :

ومع إن هناك العديد من النتائج والتوصيات التي يمكن استنتاجها من هذا البحث، إلا أننا أوردنا هنا فقط ما هو كلي منها وما يمكن الاستفاذة منه في أبحاث ودول أخرى والنتائج المقترحة للبحث كالتالي :

1. إن حساب أرقام الناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع غير دقيقة في بيان وعاء الزكاة وحصيلتها، ويقتضي الأمر مزيدا من الدراسة حول الاحتمالات المختلفة والافتراضات

Scanné avec CamScanner

المتعددة وزيادة الاعتماد عليها من خلال سلسلة من البحوث العلمية الرائدة. وقد يستلزم ذلك إعادة ترتيب كيفية حساب هذه الأنشطة، بحيث تكون أقرب لروح الزكاة وضوابطها الشرعية. وبالتالي يمكن تحسين الافتراضات المقترحة لضمان أنها تتناسب والواقع الفعلي وبالتالي يحدد مجال التقريب في حدود ضيقة. ومع أن طريقة حساب الزكاة في الحسابات القومية تعتريها العديد من التحديات والملاحظات، إلا أنها طريقة تقريبية ومناسبة لحساب الزكاة من وجهة النظر الكلية ولغرض التخطيط الاقتصادي.

2) إن حصيلة الزكاة في دولة الكويت، تظهر بوضوح أن للزكاة دورا اقتصاديا هاما سواء في إعادة توزيع الثروة أو سد عجز الميزانية أو في محاربة الفقر. وهي تغطي في حالة دولة الكويت، كافة احتياجات الفقراء وقد يتبقى فائض يمكن استخدامه في مساعدة غيرهم من المحتاجين في بقاع العالم الإسلامي. ولكن نظرا لطبيعة الاقتصاد الكويتي، فإن أثر الزكاة في الفاعلية الاقتصادية أو السياسة المالية أو تنشيط الاستثمار سيظل محدودا.

3) إن حصيلة الزكاة تزداد نسبتها بزيادة الناتج المحلي لبعض القطاعات كقطاع الزراعة وصيد الأسماك، كما تزداد بتناقص الملكية العامة للمؤسسات والهيئات الاقتصادية، مما يدعونا إلى تشجيع عمليات وإجراءات التحول إلى القطاع الخاص (أو ما يسمى بعملية الخصخصة أو الخوصصة).

4) إن حصيلة الزكاة كما أبرزتها هذه الدراسة، تظهر بوضوح القطاعات الاقتصادية الأساسية الثلاث والتي تجبى منها 91.32٪ من حصيلة الزكاة، وهي قطاع تجارة الجملة والتجزئة وقطاع الخدمات المالية والعقارات وقطاع النقد والودائع. وبالتالي فيمكن للمشرع لقانون الزكاة (والذي أعد حاليا وهو في طور التنقيح والدراسة)، أن يركز في إلزامية الجمع على القطاعات المهمة في الاقتصاد الكويتي وذلك بحسب ما تظهره هذه الأرقام. كما يمكن للمشرع الذي يتطلع إلى التدرج في تطبيق إلزامية الزكاة، أن يحدد أولويات التدرج حسب نسبة الحصيلة والتي تظهره دراستنا للحسابات القومية.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

ملحق رقم (1)

افتراضات النموذج :

1) استخدام أرقام الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات المختلفة. وحيث إن بيانات الناتج المحلي لا تعبر عن أرصدة وإنما تدفقات الدخول، وبالتالي لا تعطينا فكرة عن صافي رأس المال العامل، فإن النموذج المقترح يعتمد على أرقام الناتج المحلي الإجمالي

Scanné avec CamScanner

للوصول إلى قيمة صافي رأس المال العامل.

2) وحيث إن هناك اختلافا بين طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي وحساب وعاء الزكاة من حيث النصاب والمكلف، لذلك كانْ لا بد من تقدير الجزء غير الخاضع للزكاة بصورة تقديرية.

3) إن النموذج يعطى حصيلة الزكاة من وجهة نظر كلية وتقديرية، إلا أن حصيلة الزكاة لا بد من تقديرها حسب أحكامها الموجهة للأفراد المكلفين وبالتالي تقديرها يستدعي بيانات عنهم كأفراد وليس كمجمل للنشاطات الاقتصادية.

4) إن نظام الحسابات القومية لا يظهر بعض التقديرات حول بعض الأموال الخاضعة للزكاة مثل عروض التجارة ولكن يمكن استخدام أسلوب التقدير الذي استخدمه مقبل الذكير في ذلك مثل كيفية تقدير رأس المال العامل ومعدل الأرباح وغيرها. لأن نظام الحسابات القومية لا يظهر الأموال التي تصنف كأصول بل يقتصر على الأموال التي تصنف كدخول. ونظرا لأن هذه البيانات قد ينذر توفرها، مما يدعونا إلى العديد من الافتراضات، والذي ولا شك سيؤثر على دقة تقدير حصيلة الزكاة.

5) إن النموذج تم تقسيمه حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي وبالتالي فقد يشمل قطاعات تتجاوز معناها الدارج مثل القطاع الزراعي.

3) نظرا لتعدد الافتراضات ولاختلاف الآراء الشرعية، فقد يكون من المناسب، ذكر هذه الافتراضات بصورة مجملة وهي :

× زكاة الثروة الحيوانية تفرض بحسب رأي الجمهور وفي السائمة من الأنعام كالجمال والماعز والخراف. وقد اعتبرنا أن 75٪ من الجمال سائمة و 50٪من الخراف و 25٪ من الماعز سائمة. واستبعدت الحيوانات التي تعيش بشكل دائم في المزارع كالأبقار، على افتراض أنها معلوفة، فلا تزكى على رأى جمهور الفقهاء. ولا تجب الزكاة أيضا في العوامل التي تستخدم في الحرث والنقل.

× تم تحديد الحد الأدنى والأعلى لعدد الحيوانات التي تجب فيها الزكاة ومن ثم حساب المتوسط الحسابي لها وبشكل نقدي.

× الحيوانات التي تقتنى لأغراض التجارة كالألبان واللحوم، فالزكاة واجبة في إيراداتها لا في عينها، كما هو جارى العمل به في المملكة العربية السعودية وبنسبة 2.5٪.

× نظرا لظروف دولة الكويت، فقد افترض الباحث أن جميع أنواع الزراعة هي مروية بكلفة، وأن وعاء زكاة الزروع والثمار هو لكل ما يقتات ويدخر ويبس من الحبوب والثمار (مذهب الإمامين مالك والشافعي) وأن نسبة الزكاة عليها هي 5٪.

Scanné avec CamScanner

× أن وعاء زكاة الأسماك، هو تزكية إجمالي الإنتاج عند تحققه وتمت معاملته معاملة عروض التجارة، كما هو جاري العمل في المملكة العربية السعودية.

× تُزكى النقود والودائع وسائر الأوراق المالية الأخرى ما عدا الأوراق والسندات المالية ذات الفوائد الربوية فيزكى الأصل وليس الفائدة.

7) أما بخصوص معرفة وعاء الصناعة التحويلية، فإنه تمت متابعة نظام الزكاة السعودي، والذي يدعو أن يكون وعاء الصناعة هو رأس المال العامل المتداول أول العام، بالإضافة إلى صافي الأرباح المتحققة في نهاية العام. كما يفترض نظام الزكاة السعودي، الأمور التالية:

× رأس المال العامل = 25٪ من رأس المال المستثمر.

× أن الأرباح تقديرا هي 15٪ من رأس المال المستثمر.

× أن الأرباح الخاضعة للزكاة تحسب بعد خصم 30٪ من الحاجات الأصلية.

Scanné avec CamScanner

الهيأة الخيرية الإسلامية العالمية

التعريف بالهيأة الخيرية:

- هي مؤسسة إسلامية ذات طابع عالمي ونشاط خيري يشمل المسلمين في كل مكان.
- تم إشهارها رسميا كهيأة عالمية مقرها الرئيسي في الكويت بقانون رقم 64 لعام 1986 ومرسوم بنظامها الأساسي في جمادى الأخيرة 1407 فبراير 1987 بعد جهود حثيثة من مجهودة من رجال وعلماء المسلمين من مختلف مناطق العالم.
- تتميز الهيأة في كونها عالمية التأسيس وعالمية في جمع التبرعات وفي الاستثمار الخيري وفي الإنفاق الخيري.
- تعمل الهيأة على استثمار ما يردها من تبرعات في المجالات المشروعة ليتم الإنفاق من ريعها في أعمال الخير وإنقاذ المسلمين من الفقر والمرض والجهل والبطالة وشتى الظواهر السلبية التي تحيط بهم.
- تقبل الهيأة الزكوات والصدقات والوصايا المخصصة حسب توصيات المتبرعين، - بما لا يتعارض مع أهدافها وأحكام الشرع الإسلامي الحنيف.
- تركز الهيأة عند تقديم المساعدات على إنشاء مشروعات افتتاحية كي يتسنى للمسلمين المحتاجين الاعتماد، بعد الله على أنفسهم بدلا أن يكونوا عالة على غيرهم.
- نداؤها : ادفع دينارا تنقذ مسلما.

العنوان : ص.ب. 3434 الصفاة 13035 الكويت.

تقوم الهيأة بـ :

1. مشروعات الخدمات والمشروعات الافتتاحية في البلاد الإسلامية في آسيا وإفريقيا وفي

Scanné avec CamScanner

البلاد ذات الأقليات الإسلامية.

2. المساعدات العامة والعاملة :

1. المساعدات الموجهة إلى المدارس والمجمعات والمساجد والجامعات.

ب. مساعدة التعليم.

ج. المساعدات الموجهة لتوزيع المصاحف والكتب الإسلامية.

د. بناء المستشفيات والمراكز الصحية.

هـ. مساعدة العلاج و. مساعدة الدعم المالي للأسرة الفقيرة.

ز. مساعدات الدعم المالي للمراكز والمؤسسات الإسلامية.

3. الإغاثة ومواجهة المجاعة والكوارث :

((قدمت مساعدات لمنكوبي السودان وشرق إفريقيا، ومنكوبي موريتانيا ومالي والسنغال وغرب إفريقيا، ومنكوبي تشاد والنيجر).

Scanné avec CamScanner

نبذة تعريفية عن

مؤتمرات الزكاة العالمية الخمسة التي انعقدت حتى الآن

إدراكا من دولة الكويت لأهمية ما أنشئ حتى الآن من بيوت ومؤسسات للعناية بأموال الزكاة في عدد من الدول الإسلامية، وأملا في استفادة هذه المؤسسات من تجاربها التي يتيح تعميمها إنشاء مؤسسات للزكاة في مختلف المجتمعات الإسلامية، الأمر الذي من شأنه رعاية فريضة الزكاة في هذه المجتمعات، وحفظ حق مستحقي الزكاة فيها، كانت الدعوة لعقد مؤتمر للبحث في القضايا المتعلقة بالزكاة ومؤسسات العمل الزكوي الخيري.

المؤتمر العالمي الأول للزكاة:

عقد في دولة الكويت بدعوة من بيت الزكاة الكويت، تحت رعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد الله السالم الصباح، وافتتحه نيابة عنه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد خالد الجسار، وذلك خلال الفترة من (29/ رجب-1 شعبان 1404هـ) الموافق (30 أبريل 2 مايو 1983هـ)، وسبقه بيوم واحد عقد أربع ندوات مغلقة اللجنة العلمية (الشرعية الاقتصادية)، وقد ناقش المؤتمرون القضايا التالية :

1. آثار الزكاة في الأفراد والامجتمعات.
2. الجوانب القانونية لإنشاء وتنظيم وإدارة مؤسسات الزكاة وتطبيقها العلمية المعاصرة.
3. التطبيقات التاريخية والمعاصرة لتنظيم الزكاة ودور مؤسساتها.
4. دور الزكاة في الاقتصاد العام والسياسة المالية.
5. أصول محاسبة الزكاة وصبط جمعها وصرفها.

المؤتمر العالمي الثاني للزكاة:

عقد في مدينة الرياض بدعوة من مصلحة الزكاة بالمملكة العربية السعودية تحت رعاية

Scanné avec CamScanner

معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي الشيخ محمد أبا الخيل، وافتتح المؤتمر نيابة عنه الدكتور محمد الطويل مدير عام الإدارة العامة بالمملكة، وذلك خلال الفترة من (12-14 / ذو القعدج 1406هـ) الموافق (19-21 يوليو 1986 هـ).

وجاء انعقاد المؤتمر بناء على التوصية السادسة لمؤتمر الزكاة الأول المنعقد في الكويت، والتي تنص على أن يعقد مؤتمر الزكاة كل سنة مرة في أحد الأقطار الإسلامية، تأكيدا لأهمية هذه اللقاءات لمعالجة قضايا فريضة الزكاة.

وناقش المؤتمرون القضايا التالية :

1. نظام الزكاة المطبق في المملكة العربية السعودية.
2. تجربة باكستان في جمع وتقسيم الزكاة.
3. بيت الزكاة الكويتي خلال ثلاث سنوات.
4. التطور التشريعي للزكاة في الأردن.
5. دور الزكاة في تنمية المجتمع الإسلامي.

المؤتمر العالمي الثالث للزكاة:

عقد المؤتمر الثالث للزكاة في العاصمة الماليزية -كولالمبور- خلا الفترة من (12-15 شوال 1410 هـ) الموافق (7-10 مايو 1990م) وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر، الإطار المؤسسي للزكاة : أبعاده، ومضامينه.

ويهدف المؤتمر إلى دراسة الجوانب المؤسسية للزكاة من مختلف الزوايا، وذلك من أجل تعميق فهم النظم المؤسسية الخاصة بالزكاة القائمة حاليا، وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والمدلولات الاقتصادية للأسر المؤسسية المتنوعة المعمول بها في الدول والمجتمعات، ومدى تأثير إلزامية دفع الزكاة للدولة على ذلك، بالإضافة إلى مقارنة النظم المؤسسية المتعددة في جمع وتوزيع الزكاة.

المؤتمر العالمي الرابع للزكاة:

عقد في العاصمة السنغالية دكار، بناء على اقتراح قدمه بيت الزكاة في دولة الكويت لانعقاد مثل هذه المؤتمرات العالمية بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، الذي يرحب دائما بمثل هذه الاقتراحات، لأن الزكاة من الموضوعات الأساسية التي يوليها المعهد اهتمامه وعنايته نظرا لما لها من دور بارز في الاقتصاد الإسلامي، وذلك خلال الفترة من (20-22 شوال 1415هـ)، الموافق (21-22 مارس 1995م).

وكان الموضوع الرئيس للمؤتمر هو الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة في المجتمع المعاصر.

ويهدف إلى "دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المعاصر" وذلك من أجل

Scanné avec CamScanner

يمكن فهم ما يمكن أن تفرزه الزكاة من تحسين في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين في الوقت الحاضر، وذلك بتطبيقها على المستوى المحلي في كل دولة، وبقيام المؤسسات الإسلامية العالمية لتحسين الجدوى والمنافع المستخلصة من التطبيق العملي للزكاة في بلادنا ومجتمعاتنا الإسلامية سواء أكان ذلك على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي.

المؤتمر العالمي الخامس للزكاة

عقد المؤتمر العالمي الخامس للزكاة، تحت شعار "مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الحادي والعشرين" بتاريخ 11-10 رجب 1419 الموافق 1998/11/1-10 بدولة الكويت بدعوة من بيت الزكاة الكويتي بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية في جدة.

ويهدف المؤتمر إلى استطلاع آفاق ومستجدات القرن الحادي والعشرين وآثارها على أداء مؤسسات الزكاة والعمل الخيري، وذلك من أجل تسخير التطور التقني لخدمة مؤسسات الزكاة لزيادة قدرتها على تحويل الطبقات الإسلامية الفقيرة إلي شرائح منتجة وانتفاع المؤسسات الإسلامية العالمية بالتطور الإداري وزيادة كفاءة العمل به، وذلك من خلال المحاور التالية :

1. دراسة الجوانب الاجتماعية في التطبيق المعاصر للزكاة.
2. آفاق التعاون المستقبلي العالمي بين مؤسسات الزكاة في إطار عولمة الاقتصاد.
3. البناء المؤسسي وتبادل المعلومات في مؤسسات الزكاة.
4. مؤسسات الزكاة وتفعيل دورها التنموي.

Scanné avec CamScanner

توصيات المؤتمر العالمي الخامس للزكاة تحت شعار :

"مؤسسات الزكاة واستيعاب متغيرات القرن الحادي والعشرين"

10-11 رجب 1419 الموافق 10/31 -11/1- 1998

بعد المداولات وعرض أوراق العمل، انتهى المشاركون إلى التوصيات التالية :

1. التأكيد على التوصية الواردة في المؤتمر العالمي الرابع للزكاة المتضمنة مناشدة شعوب الدول الإسلامية وحكوماتها السعي لإصدار القوانين والأنظمة التي تقيم فريضة الزكاة في واقع المجتمعات المسلمة، إحياء لركن الإسلام الثالث وتكافلا بين المسلمين وتراحما، وتحقيقا لدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
2. لحين صدور هذه القوانين والأنظمة يوصي المشاركون في المؤتمر بأن تكلف في كل مجتمع إسلامي جهة موثوقة أو أكثر للقيام بهذه الشعيرة جمعا وتوزيعا. وتشجيع وحث المسلمين أفرادا وجماعات للقيام بهذه الشعيرة.
3. يؤكد المشاركون في المؤتمر على ما جاء من توصيات في المؤتمر العالمي الرابع للزكاة وفي ندوة التطبيقات المعاصرة للزكاة التي عقدت في بيروت بشأن تنظيم دورات تعريفية وتدريبية حول قضايا الزكاة المختلفة.
4. التأكيد على ضرورة عقد ندوة علمية متخصصة لتحديد معايير الفقر لدى المجتمعات الإسلامية في ضوء المتغيرات الاقتصادية يراعى فيها الضوابط الشرعية وقواعد الشريعة العامة.
5. التأكيد على ما جاء في مؤتمرات وندوات علمية سابقة على ضرورة قيام مؤسسة عالمية تعنى بالتنسيق بين المؤسسات الزكوية وذلك تمهيدا لقيام المؤسسة الزكوية العالمية لاحقا بإذن الله تعالى.
6. العمل على توثيق التجارب الزكوية في العالم الإسلامي والاستفادة منها في حل المشكلات والتحديات التي تواجه مؤسسات الزكاة.
7. التأكيد على أهمية دور الإعلام في نشر الوعي الزكوي وتعميقه بين أفراد الأمة، وكذلك نشر الوعي بأوضاع المجتمعات الإسلامية كافة، وبخاصة الأقليات المسلمة.

Scanné avec CamScanner

8. توجيه بعض موارد الزكاة في الدول والمجتمعات الإسلامية نحو إيجاد فرص عمل من خلال إنشاء مشاريع استثمارية تنتهي بالتمليك للفقراء والمساكين كما أشار إلى ذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثالثة 1408 في عمان.

9. يرى المشاركون أنه في إطار العولمة التي يتجه إليها العالم والتي تذوب فيها الحواجز الاقتصادية ينبغي على المؤسسات الزكوية في العالم الإسلامي أن تتكامل فيما بينها مستفيدة من التطور التقني، تقليلا للتكلفة الإدارية التي تربط بين جمع الزكاة وتوزيعها والاستفادة من الإمكانات التي تهيىء التواصل المستمر.

10. حيث إن مؤسسات التنمية ومؤسسات الزكاة تشترك في العديد من الأهداف والبرامج التي تتصل بمحاربة الفقر يوصي المؤتمر بدراسة سبل تعاون مؤسسات الزكاة مع المؤسسات والهيئات التنموية العالمية في تطبيق برامج مشتركة لصالح الفقراء والمساكين في الدول الإسلامية والأقليات المسلمة.

11. التأكيد على أهمية دور المرأة في العمل الزكوي في ضوء ما تتيحه إمكانات الاتصال عبر الشبكات المعلوماتية المعاصرة.

12. الاستفادة من مراكز المعلومات في العالم الإسلامي بإنشاء شبكة معلومات تعنى بشؤون الزكاة والدراسات المستقبلية المتعلقة بها.

13. الدعوة إلى إنشاء مركز متخصص في مجال الزكاة يعنى بتوفير البحوث وإعداد الدراسات لتقديمها للمراكز العلمية المتخصصة والهيئات الشرعية والمجامع الفقهية.

14. دعوة البنك الإسلامي للتنمية وبيت الزكاة وبنك ناصر الاجتماعية وغيرها من مؤسسات الزكاة في العالم الإسلامي لإنتاج برامج وأنظمة آلية لتسير عمل مؤسسلت الزكاة في العالم الإسلامي.

Scanné avec CamScanner

نبذة عن أنشطة الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في ركن الزكاة

الزكاة مفروضة على المسلمين بالقرآن والسنة والإجماع، لذا أخذت كثير من الدول الإسلامية تهتم، منذ بضعة عقود بإقامة نظام لتطبيق الزكاة، يتراوح بين الإلزام وترك الاختيار لضمير المزكي، ويعتمد على تكفل الدولة بالجمع والتوزيع أو على ترك الأمر لمؤسسات أهلية أو بنوك اجتماعية.

وحتى لا تبقى بلادنا في مؤخرة الركب، مهملة لهذا الموضوع الحيوي، قامت جماعة من المواطنين الغيورين، من بينهم أساتذة في الفقه الإسلامي وآخرون في الاقتصاد، ومنهم فاعلون اقتصاديون، بتكوين جمعية للبحث والدراسة في قضايا الزكاة. أسست الجمعية منذ بضع سنوات، آخذة بالاعتبار دعوة الملك الراحل، رحمه الله، في بعض خطبه. بمناسبة الاحتفال بليلة القدر، أو عند افتتاح البرلمان، إلى التباري في التأليف عن الزكاة وإلى الحث على تطبيقها، الأمر الذي حفز جمعيتنا على المضي قُدُما في مجهوداتها التي تهدف أساسا إلي ما يلي :

1. تشجيع الدراسات والبحوث العلمية في موضوع الزكاة من أجل الإسهام في التخفيف من المشاكل الاجتماعية.
2. العمل على ربط الاتصال والتعاون بين الجهات المعنية بالزكاة من فقهاء وإخصائيين في الاقتصاد والاجتماع وممارسين.
3. العمل على نشر الوعي والتثقيف الزكوي.
4. إقامة تعاون مع الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية المهتمة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ذات أهداف مماثلة أو موازية.
5. العمل على ترشيد الزكوات للرفع من مستوى فاعليتها.
6. توجيه المزكين والمهتمين، والتنسيق فيما بينهم لإنشاء أو تنفيذ مشاريع تنموية ذات نفع

Scanné avec CamScanner

اقتصادي واجتماعي عام. وقد حضّرت إحدى لجان الجمعية مشروعا لإنعاش التشغيل الذاتي للمحتاجين القادرين.

أما عن إنجازات الجمعية، فبالإضافة إلى المشروع المذكور، هي كالتالي :

- وضع دليل مختصر للعموم، وترجمة دليل آخر عن أسلوب حساب الزكاة، إلى اللغة الفرنسية، بعد استئذان مؤلفيه الدكتورين عبد الستار أبو غدة وحسين شحاتة. وقد طُبع الدليلان وهما في طور التوزيع.

- نشر كثير من البحوث والمعلومات عن الزكاة في بعض الصحف الوطنية.

- المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للزكاة الذي انعقد سنة *1995* بالسينغال، والمؤتمر العالمي الخامس الذي انعقد سنة *1998* بالكويت. ومن تم، أصبح للجمعية اتصال وتعاون مع بعض البلاد الإسلامية والمؤسسات الزكوية.

هذا وقد حضرنا مشروع خطة لإقامة مؤسسة زكوية في بلادنا، تتناسب وحاجاتنا وظروفنا الخاصة، اقترحناها على الوزير الأول وعلى وزير الاقتصاد والمالية، لم نتلقّ عنها جوابا، مع الأسف. ثم قمنا، كذلك بدراسة لمشروع المؤسسة الزكوية ومشروع الدليل المرفق بها، اللذين قدمهما للملك الراحل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الاقتصاد والمالية، وقدمنا عنهما تعديلات ومقترحات بعثنا بها لوزير الأوقاف وقمنا، أيضا بتوجيه مراسلة استطلاعية لبعض الجهات الفاعلة في الاقتصاد كاتحاد المقاولين المغاربة والاتحاد المغربي للفلاحة، وتلقينا جوابا مشجعا من هذه هيئة الأخيرة.

وكان القصد من جميع محاولاتنا إثارة انتباه الحكومة وبعض الفعاليات في المجتمع المدني بضرورة الاهتمام بموضوع الزكاة، حيث إن من شأنها لو طبقت بإيمان وعقلنة أن تسهم في حل كثير من مشاكلنا الاجتماعية، بل والاقتصادية أيضا، خاصة منها قضيتي الفقر والبطالة، وأن تضاعف من روح التضامن والتكافل.

وإيمانا منا بأن مواصلة عملنا في مجال التوعية والتحفيز ستؤتي أكلها لا محالة، إن شاء الله، عقدنا العزم على إصدار مجلة دورية تعنى بشؤون الزكاة وتعمل على إيقاظ العزائم، عسى ربّنا يهدينا لما فيه رضاه ومصلحة أمتنا المغربية المسلمة.

Scanné avec CamScanner

بعض الإصدارات الأخيرة عن الزكاة التي توصلنا بها :

1 - أعمال المؤتمر العالمي الرابع للزكاة.

2 - أعمال المؤتمر العالمي الخامس للزكاة.

وهما من إصدار بيت الزكاة بدولة الكويت.

3 - الزكاة وتنمية المجتمع للأستاذ أحمد المخزنجي، من إصدار رابطة العالم الإسلامي.

4 - شروط نجاح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر، للدكتور يوسف القرضاوي، من سلسلة الحوار (رقم 32) لمنشورات الفرقان.

5 - الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام، للأستاذ محمد بلبشير الحسني من منشورات الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في ركن الزكاة.

قسيمة اشتراك

بيانات المشترك :

الإسم : ..... العنوان : .....

قيمة الاشتراك : ..... مدته : .....

التاريخ : ../../..... التوقيع : .....

● الاشتراك السنوي : 100درهم — الاشتراك التطوعي : متروك لأريحية المشترك

● عنوان المراسلة :إقامة بن سينا، العمارة 13 الشقة 06، أكدال الرباط- المغرب ، يرجى تحويل الاشتراك على الحساب البنكي رقم الحساب : 019.810.000.254030.150.7332.83، بنك الوفاء ، شارع جون كينيدي، الرباط-المغرب

Scanné avec CamScanner

فهرس العدد

الافتتاحية 5

- بحث :

موقع الزكاة في المنظومة الإسلامية 7
محمد بلبشير الحسني

- ملف العدد :

• نظرة الإسلام للفقر 15

معالجة الزكاة لمشكلة الفقر :

• تجربة إدارة الزكاة في باكستان 19
ذ.إقبال معين

- نماذج من العالم الإسلامي :

• بيت الزكاة الكويتي 27
عن جريدة الأهرام الدولي - 1 مارس 2000

- تقدير حصيلة الزكاة في مجتمع إسلامي معاصر

• حالة دولة الكويت 31
الدكتور عبد الله العمر

- الملحقات

• التعريف بالهيئة الخيرية الإسلامية العالمية 45
• نبذة تعريفية عن مؤتمرات الزكاة العالمية الخمسة 47
• توصيات المؤتمر العالمي الخامس للزكاة 51
• نبذة عن أنشطة الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في ركن الزكاة 53

- استطلاع 59

- تقرأ في العدد الثاني 61

- فهرس العدد

Scanné avec CamScanner

الجمعية المغربية للدراسات
والبحوث في ركن الزكاة

قال تعالى : ﴿والذين يقيمون الصلاة ويوتون الزكاة وهم بالآخرة هم يوقنون﴾

استمارة عن الزكاة

1 - هوية صاحب الاستمارة :

المدينة/القرية :

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐ ، متزوج : نعم ☐ لا ☐

المهنة :

السن : أقل من 20 سنة ☐ ما بين 21 و30 ☐
ما بين 31 و 40 ☐ ما فوق 40☐

2 - فقه الزكاة :

هل تعرف منزلة الزكاة من الدين ؟ : نعم ☐ بعض الأمور ☐ لا ☐

هل أنت على علم بالأموال والمتلكات التي تجب فيها الزكاة؟ : نعم ☐ بعض الأمور ☐ لا ☐

هل تعرف المستحقين للزكاة؟ نعم ☐ بعض الأمور ☐ لا ☐

هل تخرج زكاة؟ :

معاملاتك المالية؟ : نعم ☐ لا ☐ تجارتك؟ : نعم ☐ لا ☐ فلاحتك؟ : نعم ☐ لا ☐

صناعتك؟ : نعم ☐ لا ☐ مهنتك الحرة؟ : نعم ☐ لا ☐

هل تخرجها عن جميع ما تجب فيه الزكاة لديك؟ نعم ☐ لا☐

متى تخرجها؟ : .....

لمن تدفعها؟ : للفقراء لغيرهم : .....

القيمة التي تخرجها؟ : .....

محل إخراجها؟ : .....

هل تدفعها أيضا زوجتك أو زوجك؟ : نعم ☐ لا☐

إذا كنت لا تخرج الزكاة فما السبب ؟

بسبب جهلك بمنزلتها وبالعقاب المترتب عنها؟ ☐

لأنك لا تجد من يرشدك إلى كيفية إخراجها؟ ☐

تعتبرها مدرجة في الضرائب؟ ☐

أمر آخر : ..... ☐

3 - دور الزكاة وكيفية تصريفها :

إذا كنت تخرج الزكاة أو عزمت على إخراجها، هل تفضل على أن تدفعها إلى :

الدولة ☐ هيأة خاصة ☐ توزعها بنفسك ☐

هل تعتقد أن إخراج الزكاة فيه علاج لبعض مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية : نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك ؟ : .....

.....

ما رأيك في بث الوعي في المجتمع بأهمية تطبيق الزكاة؟ : مهم ☐ غير مهم ☐

ما رأيك في استثمار أموال الزكاة لفائدة المستحقين لها؟ : ضروري ☐ غير ضروري ☐

4 - إضافات :

أضف أي شيء تريد قوله في الموضوع : .....

.....

.....

Scanné avec CamScanner

استبيان من أجل الانخراط في

جمعية الدراسات والبحوث في ركن الزكاة

الاسم الشخصي والعائلي :

تاريخ ومكان الازدياد :

المهنة :

التخصص والاهتمام العلمي :

العنوان : المدينة :

الهاتف : البيت : العمل : المحمول : الفاكس :

العنوان الإلكتروني :

الرباط في :

التوقيع

الرجاء بعث هذا الاستبيان إلى العنوان التالي :

13 عمارة ابن سينا. الشقة *6* أكدال الرباط

استبيان من أجل الانخراط في

جمعية الدراسات والبحوث في ركن الزكاة

الاسم الشخصي والعائلي :

تاريخ ومكان الازدياد :

المهنة :

التخصص والاهتمام العلمي :

العنوان : المدينة :

الهاتف : البيت : العمل : المحمول : الفاكس :

العنوان الإلكتروني :

الرباط في :

التوقيع

الرجاء بعث هذا الاستبيان إلى العنوان التالي :

13 عمارة ابن سينا. الشقة *6* أكدال الرباط

Scanné avec CamScanner

تقرأ في العدد الثاني

- الجزء الثاني

من ملف معالجة الزكاة لمشكلة الفقر

- توظيف الزكاة

في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي

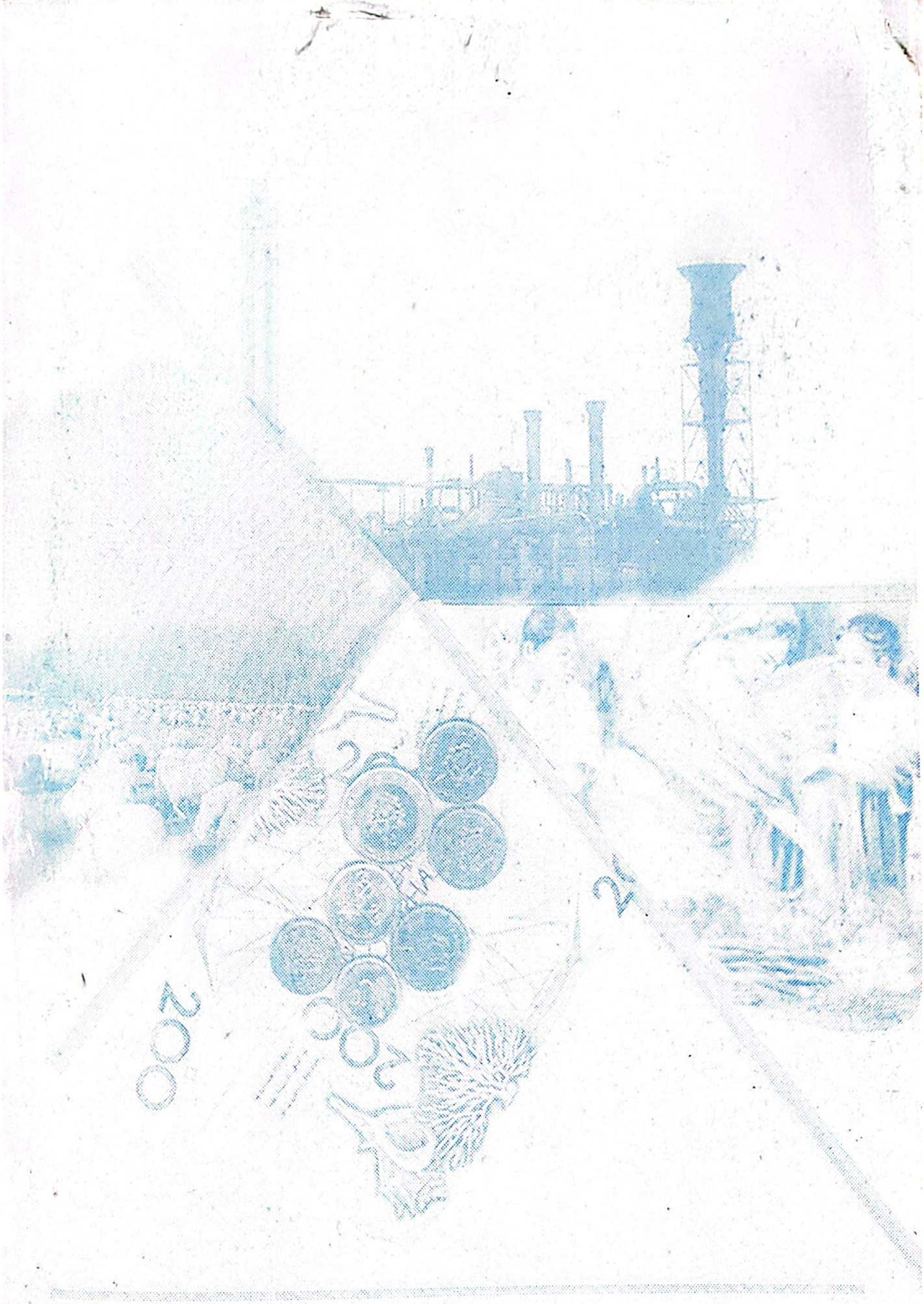
- من فقه الزكاة

زكاة العروض والمستغلات

- نماذج أخرى

من تطبيق الزكاة في البلاد الإسلامية

Scanné avec CamScanner



الثمن 20 درهما

Scanné avec CamScanner